المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية يصدرها المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

العدد السابع والخمسين - حزيران ٢٠١٧

No. 57 - Jun - 2017

في الذكرى الثالثة لإحتلال «داعش» وفتح ملفات الجرائم المرتكبة

في ذكرى إحتلال {داعش} وجريمة سبايكر

عبد الحليم الرهيمي

في العاشر من حزيران ، حلت الذكرى الثالثة لغزو تنظيم داعش الارهابي للموصل واحتلاله لأكثر من ثلث الأرض العراقية وأسر مواطنيها والتنكيل بهم وسبي نسائهم ، وخاصة المواطنات الايزيديات ، ثم القيام بعد ذلك بأيام بارتكاب جريمة سبايكر المروعة ، التي راح ضحيتها نحو ١٧٠٠ من الجنود العراقيين الأغرار غير المسلحين ، بعد ان تركهم ، او سلمهم ، بعض القادة المتواطئين ،الى داعش وانصاره من السكان المحليين .

وفي مقابل ذلك سيعلن في الأيام القليلة المقبلة- حسب تصريحات بعض القادة العسكريين - عن تحقيق النصر على ارهابيي (داعش) وتحرير مدينة الموصل نهائياً من دنسهم تمهيداً لتحرير الأقضية والنواحي المتبقية من محافظة نينوى ، ليعلن بعدها تحقيق النصر الكبير في الحرب العسكرية ، على هذا العدو الارهابي تمهيداً واستعداداً لمواجهته استخبارياً وفكرياً واجتماعياً وبمختلف الوسائل ، كي لا يظهر مجدداً باسماء وعناوين أخرى ، كما يشير الى ذلك ويتوقع بعض المحللين .

وفي حين سيجدد العراقيون الاحتفال بذكرى التحرير والانتصار على (داعش) ، كتعبير عن قوة الارادة الوطنية وشجاعة القوات المسلحة ، بمختلف صنوفها ورديفها من متطوعي الحشد والعشائر والبيشمركة ، ستبقى في مقابل ذلك ، الذكرى الأليمة لغصة الغزو والاحتلال وما نجم عن ذلك من آثار ودمار وقتل وتشريد للمواطنين ودمار هائل للبنى التحتية للمناطق التي احتلت .

لذلك ومهما كان حجم الفرح والاعتزاز والغبطة بالنصر المظفر على ارهابيي (داعش) وهزيمتهم ، فان ذكرى الغزو والاحتلال وهزيمة بعض قواتنا ،جراء تخاذل أو تواطؤ بعض القادة العسكريين والسياسيين امامهم ستبقى ذكرى موجعة ومؤلمة انطوت على دروس ودلالات طرحت خلال السنوات الثلاث المنصرمة وستبقى تطرح دائماً تلك العبر والدروس والدلالات منها من أجل : مواجهة أسوأ الاحتمالات في وضع داخلي واقليمي ودولي مرتبك ومضطرب يتطلب الحيطة والحذر ومواجهة تلك الاحتمالات ، والأسئلة التي طرحت وستظل تطرح لوقت طويل هي : لماذا احتل (داعش) أرضنا وقام بفعلته الاجرامية دون مقاومة وردة فعل قوية من الجيش وقواته المسلحة والمجهزة والمدربة بأفضل تدريب وتسليح ؟ وما هو دور ومسؤولية القيادات السياسية والعسكرية الوسطى والعليا في ذلك ؟ وما هي الظروف والاوضاع السياسية والأمنية والاجتماعية التي كانت سائدة في تلك المناطق ، والتي مهدت وسهلت لداعش غزوته واحتلاله ؟ ثم ما هي الآثار والنتائج السلبية التي ترتبت وستترتب جراء ذلك خاصة على المواطنين الذين وقعوا تحت الاحتلال ، بل على المواطنين العراقيين الذين انعكس عليهم وأثر بأوضاعهم ذلك الاحتلال ؟.

لقد كان رد الفعل الطبيعي الاول على الاحتلال والاسئلة التي طرحها أن ترتفع الاصوات المطالبة بتحديد دور ومسؤولية المسببين بذلك لمحاسبة المقصرين والمتخاذلين والمتواطئين في تسهيل وقوع الاحتلال وعدم مقاومته ورده ، لكن ، ورغم كل الانتقادات القاسية التي وجهت وتوجه الى البرلمان العراقي فانه ، على هذا الصعيد ، استجاب لأصوات وانتقادات ملايين العراقيين ومطالبتهم بمعرفة حقيقة ما جرى وكذلك معرفة المسؤولين عن ذلك ، بتشكيل لجنة برلمانية مؤلفة من نحو عشرين عضواً برلمانياً ومن كل الكتل والتيارات كي تضمن حياديتها وشفافيتها في التحقيق بجريمة الاحتلال وتحديد المسؤولين عنه ، غير ان لجنة التحقيق البرلمانية هذه التي استغرق عملها عدة شهور وقدمت تقريرها النهائي الى البرلمان، الذي لم يبت به او يحيله الى القضاء انما ادرج في رفوف الملفات المنسية مثله مثل التحقيق المتلكئ في ملف جريمة سبايكر ، غير ان وضع الملفين في ادراج الملفات المنسية ، لن يبرئ من توجه اليهم الاتهامات عن المسؤولية، بالرغم من التقادم ومرور الوقت .

لقد اعلن الرئيس المصري الراحل جمال عبد الناصر وبشجاعة عن تحمل مسؤوليته عن هزيمة ٥ حزيران العام ١٩٦٧ التي حققها العدوان الاسرائيلي ضد مصر وسوريا والاردن ، بينما انتحر نائبه المشير عبد الحكيم عامر بعد توجيه الاتهام له ولآخرين بالهزيمة .. فلماذا يجري التستر عندنا على المسؤولين عن غزو واحتلال (داعش) لارضنا ؟ .

اما في اسرائيل التي لحقت بها هزيمة جزئية ، على يد الجيش المصري والسوري في حرب تشرين العام ١٩٧٣ فقد هزت هذه الهزيمة ، أركان القيادة العسكرية والسياسية الاسرائيلية وأدى ذلك الى تشكيل لجنة للتحقيق بتلك الهزيمة سميت بـ (المحدال) اي التقصير باللغة العبرية لتحديد المسؤولين عن تلك الهزيمة الجزئية ومساءلتهم .

هكذا تعاملت كل من مصر واسرائيل ، كمثالين ، مع هزائم عسكرية لحقت بهما ، فلماذا يتعثر التعامل عندنا مع قضية غزو واحتلال (داعش) لارضنا ؟ ، اليس من مصلحة الجميع ، الا بعض الافراد ، مواصلة التحقيق وتفعيل تقرير اللجنة البرلمانية ، كي يطلع الشعب على الحقيقة ، وكي ينصف القضاء ويفصل بمن هو مسؤول عن ذلك ومن هو البريء ؟ وهذا ما يتطلب اعادة فتح ملفي الاحتلال وسبايكر !! .

المنتدى الديمقراطي العراقي

مجلة شهرية

تهتم بشؤون حقوق الإنسان ونشر ثقافة الديمقراطية والقانون

Iraqi Democratic Forum

Monthly magazine Interested of Human right, Elemente of Democracy and Law Culture

رئيس مجلس الإدارة

عبد الخالق زنكَنه

E-mail :

iraqi_democratic_forum@yahoo.com

المنتدى الديمقراطي العراقي

Iraqi Democratic Forum

دعوة

تدعو أسرة تحرير مجلة المنتدى العراقي جمعيات ونشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والقانون لنشر مقالاتهم وبحوثهم في المجلة .

توصيات ومقررات المؤتمر الثاني للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان المنعقد في الفترة من ٢٩ - ٣٠ / نيسان / ٢٠١٧ في أربيل

• دعوة الجهات الرسمية للكشف عن المعلومات التي تتوصل لها اللجان التحقيقية التي تعالج الانتهاكات الجسيمة لبمادئ حقوق الانسان والمنصوص عليها في الدستور العراقي .

• مطالبة الحكومة العراقية بحصر السلاح بيد الدولة فقط .

• ضرورة وضع آليات لتنفيذ المواثيق الدولية المتعلقة بممارسة حقوق الانسان ، وتوفير الضمانات لاحترام تطبيقها .• الالتزام بالمعايير الدولية والدستورية فيما يتعلق بحرية التعبير عن الرأي والتظاهر السلمي .

• ايجاد معالجات قانونية وإجراءات ملموسة لمعضلة تفشي الفساد المالي والإداري والسياسي والمحاصصة والطائفية المقيتة .

• تفعيل المواد الدستورية والقانونية الخاصة بالضمانات الاجتماعية والصحية والتعليمية والحقوق التقاعدية .

• الاسراع في سن قانون جديد للانتخابات التشريعية ومجالس المحافظات بما يضمن للجميع حقوقهم في المساواة والعدالة والمشاركة الفعالة في ادارة البلاد .

• اصلاح النظام التعليمي بكل مناهجه ومراحله ، وتخصيص الخبرات النوعية بما يحقق وظيفة التعليم الصحيح بالانتقال التدريجي للمجتمع من حالة اللامبالاة بقضايا ومفاهيم حقوق الانسان بما يخدم التطور والتقدم للمجتمع العراقي .

• استثمار كافة وسائل تطوير الوعي المجتمعي من خلال المسرح والسينما والمنتديات الثقافية والرياضية ووسائل الاعلام والمطبوعات لنشر ثقافة حقوق الانسان .

•العمل على توفير المستلزمات الضرورية للنازحين والمهجرين في المخيمات ومناطق تواجدهم « كالماء والكهرباء والوقود والخدمات الصحية والتعليمية » بما يتناسب مع معايير القانون الدولي والانساني .

• وضع خطة متكاملة تسرع باعادة كل النازحين والمهجرين الى مناطق سكناهم المحررة دون تمييز .

• الضغط بالاسراع لاعادة اعمار المناطق المحررة من الارهابيين وتعويض المتضررين ، واعادة بناء المناطق الاثرية ودور العبادة .

• متابعة قضايا ومشاكل النازحين والمهجرين ، والوقوف والتحري عن مصير المختطفين منهم .

• تطبيق القوانين المناهضة للتمييز الديني او المذهبي او القومي ، وايقاف ورفض كافة اشكال التغيير الديموغرافي .

• الاهتمام بالجانب الرقابي على اجراءات معالجة أوضاع النازحين والمهجرين وآلياتها القانونية الكفيلة بجوانب الانفاق المالي والمعاشي والخدمي المقدم اليهم .

• مطالبة المنظمات الدولية والاقليمية لتقديم المساعدات الضرورية للنازحين والمهجرين في المخيمات والعائدين الى مناطق سكناهم المحررة من خلال تخصيص صندوق للمساعدة داخلياً ودولياً .

• تشريع قوانين تصون حقوق المرأة والطفل ، وتحريم المتاجرة بالنساء تحت غطاء الاجتهادات الدينية او العشائرية المتخلفة .

• الاهتمام بمشكلة المغتصبات من النساء والسبايا الايزيديات وتأهيلهم نفسياً وصحياً .

• الاهتمام الميداني والقانوني بقضايا السجناء والموقوفين الابرياء ومصير المفقودين من المواطنين .

• تشجيع الانسان العراقي على المحافظة على البيئة الصحية والسليمة في العراق .

• الإسراع للتخلص من الألغام وبقايا القنابل والمتفجرات المنتشرة في البلاد .

• إحالة المتورطين بالإبادة الجماعية والإنسانية بحق المواطنين العراقيين من مختلف القوميات والاديان والمذاهب من خلال تفعيل دور القضاء لينالوا جزائهم العادل .

• وضع استراتيجية على عدم تكرار الجرائم مستقبلاً ، وبشكل خاص ضد الأقليات الدينية والمذهبية والقومية لضمان عودتهم الى مناطقهم السابقة .

• الإسراع في إصلاح البنية التحتية وخاصة المرافق الخدمية الضرورية والتي دمرها الإرهابيين والعمليات العسكرية أثناء تحرير المدن .

• معالجة الأسباب الجذرية والحقيقية للعوامل المحركة للصراعات في المناطق المختلطة ، من أجل إعادة الثقة بين أطياف الشعب العراقي وتعزيز اللحمة الوطنية والسلم الأهلي .

• إيجاد التشريعات اللازمة لحماية (الأقليات) المكونات ضمن ما جاء في الدستور العراقي فيما يخص حقوقهم المشروعة .

• وضع آليات لمراجعة التفسيرات القضائية التي لا تنسجم مع حقوق (المكونات) الأقليات والمواطنة ضمن ثقافة التعايش وقبول الآخر .

• الكف عن ممارسة سياسة الاحتواء والهيمنة بحق الأقليات في مناطقهم بذريعة المسؤولية لحمايتهم .

• مطالبة الإتحاد الأوربي بالالتزام بالمعاهدات والمواثيق الدولية والخاصة باللاجئين والمهاجرين والاتفاق على جدولة في عملية توزيعهم في بلدان اللجوء حسب الاتفاقات المشتركة .

• مناشدة على بعض دول الاتحاد الأوربي الالتزام بتطبيق معاهدة جنيف بخصوص اللاجئين للتراجع عن الاجراءات الوقائية المتشددة بحق المهاجرين في بلادهم .

• مطالبة الإتحاد الأوربي لإيقاف الممارسات العنصرية بحق اللاجئين والمهاجرين من العناصر اليمينية المتطرفة المناهضة لحقوق الإنسان .

• توعية وتوجيه اللاجئين والمهاجرين العراقيين لاحترام قوانين البلدان في المهجر المتواجدين فيها ، والابتعاد عن كل ما يتعارض وقوانين تلك البلدان والتصرفات الخاطئة والمشينة والمسيئة للسمعة .

قانون .. إضفاء القدسية على الفاسدين !

أ. د. قاسم حسين صالح *

تعدّ حرية التعبيرعن الرأي والتجمع والتظاهر السلمي اهم متطلبات النظام الديمقراطي ، لأن الحكومة فيه تمثل الشعب الذي يعدّ مصدر السلطات ، وعليها ان تخدمه وتأخذ رأيه في كل قرار يخص حياته ومستقبله، وان تعدّل او تصحح القرار بما يلبي مطالب منظمات المجتمع المدني والكتّاب والمثقفين ، فضلا عن انه حق كفلته المواثيق والمعاهدات الدولية كالاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية .

والملاحظ ان مشروع قانون حرية التعبير عن الرأي كتب بطريقة تقضي على الحقوق التي ضمنها الدستور العراقي في حرية التجمع والتظاهر والمعرفة ، حيث ورد في باب الحقوق ما نصه((تكفل الدولة ، بما لا يخل بالنظام العام والآداب ، اولاً :- حرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل ، ثانياً :ـ حرية الصحافة والطباعة والإعلان والإعلام والنشر ، ثالثاً :- حرية الاجتماع والتظاهر السلمي ، وتنظم بقانون)) ، وكان على المشرّع تنظيم تلك الحقوق بقانون يضمن ممارستها بما لا يتعارض مع النظام العام والآداب العامة ، بل ان صياغته كتبت بطريقة تضمن للحكومة العراقية (حق) التضييق على الحقوق بذريعة المصلحة والآداب العامة .

وللتذكير فان مجلس الوزراء كان قد رفع في العام (٢٠١١)مشروع هذا القانون الى مجلس النواب ، وجوبه يومها بانتقادات موضوعية اشرّت خللا ، بينها : تكراره لما موجود في قوانين اخرى ، وخلطه بين المفاهيم وعدم دقة بعضها ، فيما تقتضي الصياغة القانونية ان لا تكون المفاهيم فيه حمّالة أوجه ، فضلا عن انه منح المفوضية العليا لحقوق الانسان حق البت في شكاوى المواطنين الذين رفضت طلباتهم وتنصيبها كجهة قضائية .

لقد ورد في نص المادة ٧ / اولا ما نصه: ((للمواطنين حرية الاجتماعات العامة بعد الحصول على اذن مسبق من رئيس الوحدة الادارية قبل (٥) ايام في الاقل على ان يتضمن طلب الاذن موضوع الاجتماع والغرض منه وزمان ومكان عقده واسماء اعضاء اللجنة المنظمة له)) ، ولأنه تجنب مفردة (اشعار او اخطار) الجهة الحكومية المعنية،وهو المعمول به في الحكومات الديمقراطية ، فان هذا يعني ان الحكومة العراقية منحت نفسها حصانة السلطة التي لا يحق لك ان تنتقدها او تتظاهر ضد قرار اتخذته بحقك الا بعد موافقتها!.ولأن القانون ورد فيه تعبير (الاجتماع العام)، فان هذا يمكن ان يشمل مجالس العزاء والأفراح بطريقة الكيد،وانها تتوعدك بعقوبة بحسب مزاجها، وربما ستضبطك متلبسا وانت جالس في مقهى مع اصدقائك بجريمة عقد اجتماع غير مرخص به ، او اذا كنتم تمشون في شارع سوية فان لرجل الامن الحق في مطالبتكم بترخيص الاذن في تظاهرة .. وهي فكرة لكوميديا ساخرة في سهرة تلفزيونية عن الديمقراطية العراقية ! .

المثير للتساؤل بكوميديا سوداء ان القانون تضمن تجريما بحق كل من يتناول اهانة الرموز المقدسة او الاشخاص ، ومع ان ظاهره يبدو مقبولا في حدود الآداب العامة، لكن مقصده في الحقيقة ابعد واعمق .

ان العراقيين ، وليس الحكومات ، يحترمون بطبيعتهم الرموز المقدسة وليسوا بحاجة الى توصية من احد او قانون يتوعدهم بعقوبة ، لكن القصد منه هو حماية رجال الدين الذين امتهنوا السياسة سواء على صعيد البرلمان او الكتل السياسية او مؤسسات الحكومة ، على سبيل المثال،هنالك اكثر من رجل دين معمم يتولى مسؤوليات أمنية، وورد جدا ان يرتكب اخطاءا او تجاوزات بحكم وضع طائفي وامني مرتبك ، فانك ان انتقدت سلوكه او شخصه،فسيعدّ ذلك اهانة رمز مقدس .. وبـ(القانون!) .. وياويلك من عقوبة (رجل دين) صار سياسيا .

والمثير للسخرية ايضا ، ان رجال الدين من المعممين الذين صاروا سياسيين ، يتبادلون التهم بالفساد علنا عبر الفضائيات، فان انت اتهمت احدهم بالفساد فسيقيم ضدك دعوى باهانة رمز ديني.. وبـ(القانون) وياويلك ايضا ! .

والسخرية الأخرى ، ان العملية السياسية في العراق لم تفرز رجل دولة،بل (انجبت) فاسدين ورؤساء كتل واحزاب فتحت خزائنها لنهب الثروة في حال ينطبق عليه وصف جهنم .. يسألونها هل امتلأت تقول هل من مزيد ، وان تلك المادة في القانون صيغت بطريقة تقول لك : ان هؤلاء الساسة يعدّون رموزا وانك تعرف ان الرمز (مقدس).. وعليك ان تسكت حتى لو سرقوك سرّا او علنا .

ليس هذا رأي الكاتب وحده، بل أننا اجرينا استطلاعا شارك فيه أكاديميون ومثقفون اليكم نماذج من اجاباتهم:

• من هي الرموز الوطنية التي يمنع نقدها؟ هل من يخرّب الوطن ويدمره يصبح رمزا وطنيا ؟ .

• وهل هناك رمز وطني ظهر بعد (٢٠٠٣) ؟ ، لدينا رموز طائفية ورموز جنسيات مزدوجة ورموز في السرقات .

• صيغ هذا القانون ضد الكفاءات العلمية ليبقى الجهلة في مناصبهم .

• اذا صدر القانون فلابد ان تلحق به قائمة باسماء الرموز عندها سيكون الوضع اسوأ لان كل حرامي كبير يمني نفسه بنيل هذا اللقب الجديد .

• وهل توجد رموز وطنية كي يمنع القانون من انتقادها ؟ لدينا لصوص وعملاء،وانتقادهم وفضحهم فرض عين على كل عراقي شريف وعراقية عفيفة .

ان الديمقراطية لا تقر بمقولة الرموز السياسية ، بل تقر بمبدأ أن الجميع متساوون ويخضعون للقانون دون فوراق، والحقيقة المؤكدة ان مشروع هذا القانون الذي يتوحد الآن فاشلو وفاسدو الكتل السياسية للعمل على اقراره ، ناجم عن حقيقة سيكولوجية من نوع شرّ البلية ما يضحك .. هي ان البرلمان العراقي يخشى الشعب الذي انتخبه ! ، وان السلطة (الديمقراطية) في العراق صارت تخاف من الشعب ، وانها تريد ان تحمي نفسها من غضبه عليها ، وانها تدرك ان غضب الناس عليها مشروع ، وان انتقامه منها سيكون شديدا لجرائم اكبرها ان الذين استلموا السلطة اعتبروا العراق غنيمة فتقاسموا خيراته وتركوه خرابا .. وعزلوا انفسهم لوجستيا ونفسيا في ١٠كيلومتر مربع ، ومع ان الديمقراطية تقر مبدأ تداول السلطة فانهم، يريدون ان يبقوا من خلال هذا القانون الى يوم يبعثون .

* مؤسس ورئيس الجمعية العراقية النفسية .

ناقوس مخاطر جديدة يتعرض لها العراق ومحيطه والعالم بسبب تسرّب ٣,٥ مليون طفل عراقي من الدراسة

د. تيسيرعبد الجبار الآلوسي *

ناقوس مخاطر جديدة يتعرض لها العراق ومحيطه والعالم بسبب تسرّب ٣,٥ مليون طفل عراقي من الدراسة : لا يتوقفنّ امرئٌ ببصره عند أرنبة أنفه ! لا يتوقفنّ عند يومه ولقمة خبز لا تسد رمقاً ! فالإنسان يحيا لغده مثلما ليومه وإلا فإنه سيبقى محاصراً بمطاردة تلك اللقمة حتى يختنق لأجل أمر لا يتجاوز لحظة عابرة !!! فـ لننظر في أمورنا وشؤوننا بما يرسم خطط البناء والاستعداد لغدنا واستقراء الأمور بما يرينا سليم الطريق.. اليوم وليس غداً، لننظر في أوراقنا وتفاصيل تعليمنا لبناء إنسان الغد سليماً صحيح المنطق والعقل وتفكيره .. وإلا فإننا نضع الأبناء في محاصرة أزموية في الغد حيث يومهم وعيشهم.. لننظر ببصيرتنا في أعماق ما يبني الإنسانوعقله.. ومن أجل ذلك أتساءل : ما هي أزمة التعليم وبماذا تُنذرنا أزمة اليوم من مخاطر تهددنا والمجتمع الإنساني في الغد ! ؟ .

تتضخم الأزمات البنيوية في عراق ما بعد ٢٠٠٣ وحكم أحزاب الطائفية السياسية ، فتنحدر الأوضاع حيث الشلل الاقتصادي الشامل وتفاقم ظاهرة الفقر أفقياً عمودياً ، وتضمر الخدمات إلى درجة من السوء والانعدام ومن ذلك انهيار القطاع الصحي وانهيار أوسع وأعمق في قطاع التعليم. كل ذلك جرى ويجري في ظل سيادة لثلاثي الكوارث العاصفة : الطائفية ، الفساد والإرهاب ...

وللتو كررت منظمة اليونيسيف تحذيرها من أنّ ملايين الأطفال العراقيين باتوا خارج أسوار مدارسهم ، لتتفشى بينهم الأميتين ويجري تجهيلهم ومن ثمّ توسيع فرص ابتزازهم وتعريضهم للتجنيد من قبل الجماعات الإرهابية المسلحة بمختلف الاتجاهات الطائفية لتلك الميليشيات. وبلا استثناء،

إنّ ظاهرة انهيار التعليم ، وتسرب الأطفال بهذا الحجم الكارثي تعرِّضُ البلاد لمخاطر مضاعفة في المستقبلين المنظور والبعيد ، ومع التقدم التكنولوجي العالمي العاصف سيكون على أيّ بلد أن يُعنى إلزاماً بالتعليم ومستوياته النوعية والكمية ومن ثمّ واجب الاستثمار فيه بما يفي من استعدادات للمستقبل ، ومن ذلك ما يخص :

حماية أمن العراق الاقتصادي وفرص إعادة تدوير عجلته، الأمر الذي يتطلب طاقات علمية متخصصة ومتقدمة ، بخلاف ما يجري عراقياً اليوم.

تعويض ما خسره العراق في ظل آليات الاشتغال المتخلفة بالتعليم حالياً وطابع ما يتعرض له من خلل هيكلي جوهري مع سيادة منطق الخرافة وخطابها الذي أفقدنا أكثر من مليار دولار أمريكي لسنة ٢٠١٤\٢٠١٥ فقط ! .

يُضاف هنا، انحدار موازنات التعليم لدرجة شحة الاستثمارات فيه ، ما سيدفع لمزيد انهيار وتراجع وتسرب لملايين أخرى من الأطفال ...

سيتعرض الأطفال المتسربون لظواهر اجتماعية مرضية مؤذية منها على سبيل المثال : التزويج المبكر وانتهاك حقوق الطفل بقسوة مضاعفة إخضاعاً لهم للتقاليد البالية السائدة وسيدفع الوضع إلى استغلالهم بتشغيلهم بعمالة لا تتناسب وأعمارهم ...

سيُفضي تسربهم من التعليم لتعرضهم لابتزاز مافيات المخدرات وعصابات السرقة والجريمة والاتجار الجنسي ...

كما سيُفضي تسربهم من التعليم لتوسيع أطر تجنيد أكبر حجم منهم من طرف الميليشيات المسلحة .. وكل ما مر واقع فعليا اليوم بنسب متفاوتة بين مدينة وأخرى ووضع وآخر والتحذير يركز على تفاقمه وسطوته على أوضاع الغد غير البعيد .

إنّ واقع الحال في عراق اليوم يؤشر تداعي الأبنية المدرسية واستهلاكها إلى درجة أنّ نصف تلك الأبنية المدرسية بحاجة الى إصلاحات عاجلة وإدامة في مرافقها ، كما أن كثيراً منها مبني من جريد النخيل أو من الأبنية الطينية بل أن بعضها في الهواء الطلق أو تنقطع السبل إليها لأسباب تخص المواصلات أو تخص أمور أمنية تهدد سلامة الأطفال فضلا عن أن تفاقم الفقر أدى لتسرب واحد من كل خمسة أطفال لدواعي معيشية اقتصادية وعدم التمكن من سد التكاليف وتذكر اليونيسيف في تقريرها الأحدث : أن الأطفال هم أكثر من يعاني من ظاهرة النزوح التي تُقدّر بحوالي أربعة ملايين نازحة ونازح ، ٤٠٪ منهم يعانون الفقر ، ونحو نصف الأطفال هم خارج المدرسة وفي مناطقهم الأصل المتضررة تصل نسبة الحرمان من التعليم إلى ٩٠٪ أضف إلى ذلك نسبة اليتامى ومن دون معيل وأبناء الأرامل والعاطلين عن العمل ...

وفي وقت، يتسرب أغلب الملايين الثلاثة ونصف المليون طفل من المدرسة، فإنّ نسبة أخرى منهم يرسبون في مراحلهم الدراسية الأولى بالإشارة إلى انخفاض معدلات التحصيل التعليمي لهم وبهذا الانهيار فإنّ مخرجات التعليم لا تؤهّل للوظائف المستقبلية ولا تمنح فرص التوظيف المنتج ذي المردود الفعلي للبلاد واقتصادها ولا بأجور بمردود في مستقبل هذي الملايين من الأطفال ..

إنّ الصراعات المسلحة في البلاد والانفلات الأمني أدى إلى عدم حصول ملايين الأطفال على فرص متساوية في التعليم وفي التعليم الجيد نوعياً، ما يعني على وفق التحليلات الموضوعية : تضييع جيل كامل من الأطفال وحراثة أرض التخلف والابتزاز والتجنيد في الجماعات الإرهابية وبخدمتها ..

إنّ حق التعليم يظل حقاً أساساً من حقوق الإنسان لكل طفلة وطفل ، ورعاية برامج متكاملة متقدمة للتعليم تظل ضرورة من أجل التنمية والتقدم وهو محور رئيس لمحكافحة خطاب العنف وفكره الظلامي وآليات التخلف والتطرف..

ومن هنا وجب تلبية الآتي :

توفير كل الموارد المناسبة لتحقيق أفضل برامج التعليم وأشملها وأكثرها كفاية لافتتاح صفوف دراسية جديدة أو إصلاح تلك القديمة المتهالكة...

وكذلك الشروع بـ برامج التعليم المسرّع و \ أو توفير معلمين مهرة أو تعزيز تدريب الموجودين وتطوير كفاياتهم ..

توفير مستلزمات الدراسة وتوكيد مجانية التعليم وسلامة تلك البرامج .

استثمار أشكال الدعم المادي من اليونيسيف الذي يصل لعشرات الملايين من الدولارات لتعزيز موازنة التعليم ...

إيجاد وسائل ونوافذ تعليمية سواء التلفزيون التعليمي التربوي أم التعليم الألكتروني أم أية وسائل أخرى متاحة ومناسبة.

إيجاد التشريعات المخصوصة لمعالجة ظاهرة تسرب الأطفال والتصدي لما يعترضهم بمحاولة الالتحاق بالدراسة .

خلق التكامل المناسب في برامج التعليم والنهوض بالدراسات الوافية وتطبيق مخرجاتها لمعالجة الظاهرة .

إن ناقوس الخطر لم يعد يتحدث عن مستقبل بعيد بل دخلت البلاد في أزمة مباشرة وبتنا بحال من ظروف تجنيد لأولئك الأطفال بخلاف المزاعم التي تزعق بها وسائل إعلام أحزاب الطائفية الواجهة السياسية لقوى ميليشياوية تتخفى وراء تفسيرات مضللة يضطر الوضع العام للقبول بها انتقاليا ولكننا بواجب حسم الموقف لكن ما تريد معالجتنا هذه التركيز عليه يكمن في إشكالية التعليم وتسرب الأطفال وهذا الحجم الكارثي الذي ينذر بخطر تهيئة أفضل سبل الاشتعال للحروب الدموية الأخطر في تاريخ البلاد والمنطقة والعالم ...

إنّ النداء يعلو من أجل أن نعي معاني ما يجري وأن نقول كفى وننطلق ببرامج جدية مسؤولة ترقى لمستوى ما يتهددنا ومستقبلنا واوضاع ملايين أطفالنا بل جيل كامل يلقى على قارعة الطرقات وأرصفة التوحش وصنع بيادق الابتزاز والاحتراب وتجنيدها في حروب الهمجية والظلاميين ..

فهلا تنبهنا لقرع نواقيس الحذر !؟ هلا اجتمعت قوى التمدن والتنوير لتتصدى لمسؤولياتها تجاه واجبات بناء العقل بمناعة ضد أمراض التخلف والجهل وظلامياتهما ؟؟؟ هلا كنا معا وسويا أكثر وعيا بما ينتظرنا؟ كيف نترك الأبناء لمخاطر تلتهمهم في سياقات التجهيل وتفشي الأمية بتسربهم من التعليم ؟؟؟

أسئلة كثيرة لها جوهر واحد وكلها تمثل إنذارات وتفرض واجبات وإجابات .. فهلا كنا مع قيم التمدن والتحضر وأنسنة وجودنا بأولويات لا تنسى إعداد الإنسان وتعليمه وتمكينه من آليات التقدم والتنمية ؟؟؟

وما نشير إليه ينطبق على نظام التعليم (ومخرجاته) (وعثراته وما يتسرب من وراء إخفاقاته) ببلدان أخرى كما في ليبيا واليمن وسوريا وربما بعدد من بلدان المنطقة الأخرى .. وبقدر تعلق الأمر بكارثة التسرب من التعليم سأضع أيضا بين أيديكم قراءاتي الأخرى لاحقاً ، بشأن خصائص التعليم المتوسط والجامعي والعالي وانهيارات باتت تصيبه أو تكاد ومن ذلك طابع برامج التعليم وتدهورها وما اكتنفها من تردي و\أو تراجع بخاصة في احتوائها على أفكار ظلامية مرضية جد متخلفة بعدد من بلداننا ، وهي تحرث في أنفس من يمتلئ بها أرضية التطرف والتشدد ونكبات الانحراف وإيذاء النفس والمجتمع ! كل ذلك، يتطلب وقفة ومراجعة وتبصّراً قبل أن نعضّ على الأصابع ندماً .. ولات ساعة مندم !؟

* tayseer54@hotmail.com

في إلتباس مفهوم الإرهاب الدولي

د. عبد الحسين شعبان *

أعادتنا الأحداث الإرهابية التي حصلت في لندن ومانشستر ببريطانيا والمنيا بمصر، والتي راح ضحيتها عدد كبير من الأبرياء، إلى سؤال كبير ، ما هو الإرهاب الدولي؟ وهو السؤال الذي ظل عائماً طوال عقود من الزمان، وفشلت عصبة الأمم وبعدها هيئة الأمم المتحدة في إيجاد تعريف محدّد له ولمعناه ومبناه .

وفي الكثير من الأحيان يتم خلط الإرهاب بالمقاومة لأغراض سياسية ، وهو ما تعتمده «إسرائيل» في سياستها التوسعية الاستيطانية، حين تعتبر كل مقاومة لإرهابها الدولي، «إرهاباً»، علماً بأن المقاومة عمل مشروع من أجل «التحرر الوطني» ، حسب القانون الدولي، مثلما هو حق الدفاع عن النفس طبقاً للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة .

وبسبب غياب تعريف واضح، وكما يُقال في القانون ، «جامع مانع» للإرهاب الدولي، فهناك تعريفات متناقضة ومتعارضة تطلق على توصيف بعض الأعمال تبعاً للجهة التي خلفها أو المستفيدة منها ، وهذه تتراوح بين التأييد والتنديد، وبين التقديس والتدنيس، فما هو الإرهاب الدولي ؟ .

رصد الباحث ألكس شميد Alex Schmid في كتابه Political Terrorism وجود نحو ١٠٩ تعريفات لمصطلح الإرهاب ، وهي تنطلق من خلفيات ومصالح سياسية مختلفة ، ويذهب الباحث والمفكّر الأمريكي نعوم تشومسكيNoam Chomsky إلى تحديد مضمون الإرهاب ، الذي يعني حسب وجهة نظره : كل محاولة لإخضاع أو قسر السكان المدنيين أو حكومة ما عن طريق الاغتيال والخطف أو أعمال العنف، بهدف تحقيق أهداف سياسية ، سواء كان الإرهاب فردياً أو تقوم به مجموعات أو تمارسه دولة ، وهو الإرهاب الأكثر خطورة. وعلى الرغم من وجود حزمة من القرارات الدولية بخصوص الإرهاب ، لكنها ومنذ العام ١٩٦٣ كانت قطاعية ، أي أنها تشمل تشريعات تتناول بعض مجالات الإرهاب مثل الهجمات الإرهابية على متن الطائرات أو الاستيلاء عليها أو تهديد النقل الجوي أو مكافحة التفجيرات أو تمويل الإرهاب الدولي أو مكافحة الإرهاب النووي أو غيرها ، إلا أن معظم الاتفاقيات التي صدرت عن الأمم المتحدة لم تعالج موضوع الإرهاب بصورة شاملة ، بل عالجت ظواهر الإرهاب الفردي وإرهاب الجماعات ، واستبعدت معالجة ظاهرة الإرهاب الدولي الذي تمارسه الدول وحكوماتها .

وحتى بعد صدور ثلاثة قرارات دولية من مجلس الأمن الدولي عقب أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول العام ٢٠٠١ إلاّ أن التعريف ظل ضبابياً إن لم تكن المهمة أصبحت أكثر تعقيداً، وهذه القرارات هي :

١- القرار رقم ١٣٦٨ الذي صدر بعد يوم واحد من أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول الذي أرخ لفاصل تاريخي بخصوص مكافحة الإرهاب الدولي .

٢- القرار رقم ١٣٧٣ الصادر في ٢٨ سبتمبر/ أيلول العام ٢٠٠١ ، (أي بعد سبعة عشر يوماً من الحدث الإرهابي) ، وهو أخطر قرار في تاريخ المنظمة الدولية ، عندما أعطى الحق للدول (المتنفّذة بالطبع) بشنّ حرب استباقية أو وقائية بزعم وجود «خطر وشيك الوقوع» أو «محتمل» ، ويعتبر هذا القرار عودة للقانون الدولي التقليدي الذي يجيز «الحق في الحرب» و«حق الفتح» «والحق في الحصول على مكاسب سياسية في الحرب»، وذلك تبعاً لمصالح الدولة القومية .

٣- القرار رقم ١٣٩٠ الصادر في ١٦ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٢ والذي فرض على الدول التعاون لمكافحة الإرهاب الدولي ، وإلاّ فإنها يمكن أن تتعرض إلى العقوبات الدولية .

كما أصدر مجلس الأمن ٤ قرارات دولية أخرى بعد احتلال «داعش» للموصل ، في ١٠ يونيو/حزيران ٢٠١٤ ، وهي على التوالي :

١ - القرار رقم ٢١٧٠ وصدر في ١٥ أغسطس/آب ٢٠١٤ ، وذلك على خلفية سلّة القرارات التي أشرنا إليها .

٢ - القرار رقم ٢١٧٨ وصدر في ٢٤ سبتمبر/ أيلول ٢٠١٤ ، ونصّ على «منع تدفق المقاتلين الأجانب إلى سوريا والعراق»، ودعا الدول إلى «وضع ضوابط فعالة على الحدود، وتبادل المعلومات» .

٣ - القرار رقم ٢١٨٥ وصدر في ٢٠ نوفمبر/ تشرين الثاني عام ٢٠١٤ ، وأكد على دور الشرطة كجزء من عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلم والأمن الخاص بالبعثات السياسية، وعلى التعاون المهني لمكافحة الإرهاب ومشاركة الجميع .

٤ - القرار رقم ٢١٩٥ الصادر بتاريخ ١٩ ديسمبر/ كانون الأول ٢٠١٤ حول التهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن الدوليان .

وقد صدرت هذه القرارات جميعها بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الخاص بتنفيذ العقوبات في الحال واستخدام جميع الوسائل المتاحة بما فيها القوة لوضعها موضع التطبيق .

ومع أنّ تعريف الإرهاب مسألة مهمّة لجهة التحديد القانوني ، إلّا أنّ الدول العظمى المتنفّذة لا ترغب في الوصول إلى توافق دولي حول مضمونه ومعناه ، لأنّه يتعارض مع مصالحها ومحاولاتها لبسط هيمنتها، كما يحدّ من استخداماتها لأشكال متنوّعة من القوّة ، التي قد ترتقي إلى الإرهاب الدولي .

*drhussainshaban21@gmail.com

فرص العراق الضائعة

كفاح محمود *

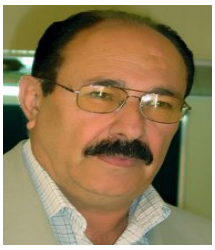

أضاعت الطبقة السياسية العراقية منذ تأسيس الكيان العراقي عام ١٩٢١م ، ثلاث فرص تاريخية لقيام دولة نموذجية ربما تتجاوز في عطائها وتقدمها حتى دولة اليابان التي نهضت بعد الحرب العالمية الثانية ، وأصبحت خلال اقل من نصف قرن عملاقا عالميا في كل مناحي الحياة ، حينما قررت الاعتراف بالخطأ والهزيمة، وأدركت إن القوة والعسكر ليست كل شيء في حياة الإنسان والشعوب ، فاعترفت بهزيمتها ووقعت اتفاقية الصلح مع الولايات المتحدة ، ولكن بدون أفلام كاوبوي على طريقة المقاومة والإرهاب التي استخدمتها فصائل البعثيين ومن شابههم بالعقيدة والسلوك من بقية أحزاب وميليشيات ما بعد ٢٠٠٣ حتى حولوا العراق إلى حفنة تراب كما تعهد بذلك كبيرهم الذي علمهم السحر ! .

لقد أضاعت الطبقة السياسية السنية العربية الفرصة الأولى حينما استلمت قيادة المملكة العراقية ، وعملت على تهميش بقية المكونات الرئيسية من الشيعة والكورد ، وأرست القيم القبلية والعلاقات والعادات المتخلفة ، التي تم تجميلها ببرلمان وممارسات ديمقراطية في مجتمعات بدائية متخلفة ، ليس لها أي انتماء غير عشيرتها أو منطقتها أو مذهبها ، وحينما توفرت فرصة جديدة لقيام كيان عراقي تقدمي متحضر وان كان بانقلاب عسكري، رفع شعارات دغدغت مشاعر الأهالي مثل " لا شرقية ولا غربية " ولا عربية ولا كوردية" و " لا دينية ولا مذهبية " بل جمهورية عراقية تقدمية خالدة ! .

وخلال ما يقرب من خمس سنوات فشلت تلك القيادة لأسباب لا مجال لذكرها هنا في إرساء أسس دولة المواطنة ، وربما التناحرات السياسية بين الأحزاب وخاصة البعثيين والشيوعيين أدت إلى اغتيال تلك الفرصة بانقلاب من قبل العنصريين القوميين والدينيين في شباط ١٩٦٣م ، وبذلك ضاعت الفرصة الثانية التي كانت تحتمل قيام اتحاد عراقي متين تقوم على أساسه دولة متحضرة مزدهرة .

وتمر سنوات القهر والتقهقر والتخلف والحروب ، ويتم تدمير البلاد بالحروب والحصار ، حتى أصبحت اغنى دول الشرق الأوسط أكثرها فقرا وإذلالا ، حيث استخدم النظام الحاكم وطبقته السياسية أبشع أنواع الاضطهاد ضد مكونات شعوب العراق ، وإيهام الرأي العام بان العراق يمتلك أسلحة إستراتيجية كيماوية وجرثومية ومنظومة صواريخ ، حتى اضطر المجتمع الدولي بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها من شن حرب مدمرة على العراق وإسقاط ذلك النظام ، الذي اتضح انه فعلا بطل من ورق ! .

ويسقط هيكل نظام صدام حسين ويتشظى إلى عصابات وميليشيات ومنظمات للجريمة وهي جميعها من بقايا الأمن الخاص والمخابرات وفدائيي صدام ، أطلقت على نفسها توصيف المقاومة ، واستخدمت الدين والعقلية القبلية استخداما بشعا وقذرا لتنفيذ مآربها وإشاعة الرعب والإرهاب، وهذا ما أدى إلى استقطاب كل منظمات الإرهاب العالمية إلى الساحة العراقية وفي مقدمتها القاعدة وفروعها التي احتضنها نظام صدام حسين وعمل على استخدامها في الأيام الأولى للحرب .

ويقدم الأمريكان وحلفاؤهم رغم ما حل بالعراق من دمار وتخريب هائل، فرصة تاريخية هي الثالثة منذ قيام مملكة العراق ، لإمكانية تأسيس كيان نموذجي على أسس مدنية وحضارية ، تعتمد مبدأ المواطنة والمشاركة الفعلية لكل المكونات الأساسية للدولة العراقية ، خاصة وان الكورد وصلوا بغداد ربما قبل معظم القيادات السياسية العراقية للعمل على وضع أسس هذا الكيان الجديد ، وقد نجحت تلك القوى بالتعاون مع الحلفاء والأصدقاء في وضع أول دستور دائم للبلاد ، يضمن في روحيته ومبادئه السامية حقوق تلك المكونات بما فيها حق تقرير المصير، إلا إن الأحداث التي توالت بعد ذلك أكدت ضياع آخر فرصة لبقاء كيان عراقي بحدوده المعروفة ، خاصة وان الكوردستانيين قد قرروا بعد أن سئموا من خلافاتهم مع بغداد وعدم جديتها في تطبيق الدستور وبناء دولة مواطنة، واستخدامها ذات الأساليب التي كانت أنظمة بغداد الدكتاتورية تستخدمها ضد كوردستان ، وآخرها الحصار المقيت على الإقليم ومحاولة تدميره وإشاعة الفوضى فيه ، بحرمانه من حصته في الموازنة وقطع مرتبات الموظفين لإشاعة الفقر والنقمة والفوضى، مما عجل في الذهاب إلى خيار الاستفتاء على حق تقرير المصير ، الذي يؤيده غالبية شعب إقليم كوردستان ، وبذلك تبدأ الخطوة الأولى لاستقلال الإقليم الذي سيوفر فرصة تاريخية للعراق في بناء دولة متجانسة من الناحية القومية تتيح لها أن تكون دولة مواطنة عراقية عابرة للمذاهب ، خاصة وان معظم بقية المكونات الدينية قد اختارت كوردستان ملاذا آمنا لها بعد أن تعرضت لحملات منظمة لإبادتها في العراق ، وخاصة المسيحيين والصابئة والايزيديين .

إذا كنا قد فشلنا خلال مئة عام من أن نكون شركاء حقيقيين في الدولة العراقية ، فإننا سنكون جارين حليفين لبعضنا بعضا، وستبقى كوردستان عمق العراق ورئته، ويبقى العراق عمق كوردستان وظهرها الساند .

قانون الإنتخابات الجديد على الأبواب

سامي الزبيدي

ينتظر العراقيون بشغف إقرار قانون الانتخابات الجديد من قبل مجلس النواب بعد أن أكمل مجلس الوزراء إعداده ورفعه الى مجلس النواب لمناقشته وإقراره وقد حدثت نقاشات حادة وحوارات عديدة واختلاف وجهات النظر بين الأحزاب والكتل السياسية حول قانون الانتخابات الجديد فمطالب الناشطين المدنيين والسياسيين المستقلين والأحزاب العلمانية واللبرالية والكتل الصغيرة هي تغيير قانون الانتخابات بشكل جذري بحيث يؤمن عدالة في توزيع المقاعد الانتخابية ويحد من هيمنة الأحزاب والكتل الكبيرة على مجلس النواب ومجالس المحافظات وقد وصلت هذه الدعوات ذروتها هذه الأيام وقبل حوالي السنة على موعد الانتخابات البرلمانية ، الأحزاب و الكتل الكبيرة تريد إجراء تعديلات بسيطة على القانون مع التأكيد على أن يطبق نظام (سانت ليغو) في القانون الجديد والنسبة التي تريدها الأحزاب والكتل الكبيرة وفق هذا النظام هي ١،٧ أو ١،٥ وهذه النسب تضمن لها الهيمنة على الانتخابات وعلى مقاعد مجلس النواب ومجالس المحافظات وعلى العملية السياسية برمتها وبالتالي السيطرة على الوزارات والمناصب المهمة في الدولة والحكومة وحرمان الكتل الصغيرة من الحصول على عدد أكبر من مقاعد مجلس النواب أو حتى استحقاقها الانتخابي ولهذا تريد الكتل الصغيرة والسياسيين المستقلين والأحزاب الوطنية والناشطين المدنيين ومعهم شرائح كبيرة من المجتمع تغيير قانون الانتخابات تغييراً جذرياً دون الاعتماد على سانت ليغو والنسب التي تبقي الكتل الكبيرة تهيمن على الانتخابات ، وتصاعدت الأصوات التي تدعو لإجراء انتخابات مجلس النواب بشكلها الديمقراطي الحقيقي وكما تجري في كل الدول ذات الأنظمة الديمقراطية العريقة وهي فوز من يحصل على أعلى الأصوات (انتخاب فردي) دون الاستفادة من الأصوات الزائدة التي يحصل عليها رئيس الحزب لتصعيد أعضاء من حزبه ممن لم يفوزوا بالانتخابات ليكونوا نواب معينين من قبل رئيس الحزب أو الكتلة لا منتخبين من الشعب وكما حصل في مجلس النواب الحالي والدورات السابقة .

أو ان يفوز بعضوية مجلس النواب من يحصل على الحد الانتخابي (عدد الأصوات الذي يحدده القانون للفائز بعضوية المجلس) كأن يكون هذا العدد عشرين ألف صوت ولا يمكن لهذا الفائز أن(يتصدق) بباقي الأصوات التي تزيد عن هذا العدد على أعضاء حزبه الذين لم يفوزوا بالانتخابات ويجعل منهم نواباً معينين يأتمرون بإمرته لأنه هو الذي عينهم فهم لا يمثلون الشعب بل يمثلون رئيس كتلتهم وإذا زاد عدد الذين حصلوا على الحد الانتخابي على العدد المقرر لأعضاء مجلس النواب فيصار الى اختيار من حصل على أكبر عدد من الأصوات من بين الفائزين ، و يجب أن يتضمن القانون الجديد تقليص عدد أعضاء مجلس النواب الى النصف أسوةً ببرلمانات الدول الديمقراطية الكبيرة كالهند وبريطانيا وألمانيا وروسيا وغيرها .

هذا هو الحل لمشكلة قانون الانتخابات في العراق وهو الرجوع الى الصيغ والممارسات الديمقراطية الحقيقية المتبعة في كل دول العالم الديمقراطية العريقة لا أن نعتمد صيغاً وقوانين تكرس هيمنة الأحزاب والكتل الكبيرة على مقاعد مجلس النواب وتأتي بنواب لم ينتخبهم الشعب ولم يحصلوا حتى على مئة صوت مستفيدين من أصوات رئيس كتلتهم الفائضة وتحرم الأحزاب والكتل الصغيرة من الحصول على مقاعد لها ونعود كما يقول سياسيو اليوم الى المربع الأول أي نفس الوجوه ونفس الأحزاب والكتل ستبقى تهيمن على مجلس النواب وعلى العملية السياسية برمتها وسنعود للمحاصصة الحزبية والطائفية في تقاسم المناصب وسيبقى الفساد وسرقة المال العام والمحسوبية والفشل في إدارة الدولة وسوء الخدمات وتسييس القضاء وعدم محاسبة الفاسدين وسراق المال العام وهدر أموال و موارد الدولة سمة العملية السياسية وإدارة الدولة لسنين جديدة قادمة وستزداد الحياة المعيشية للعراقيين سوءاً ومعها تزداد نسب الفقر والبطالة والأمراض الجوع والحرمان وهجرة الشباب العراقي مستقبل الأمة الذي لا أمل له في الحياة الحرة الكريمة في وطنه وستبقى الأحزاب والكتل الكبيرة تسرق ما تبقى من ثروات الوطن وأموال الشعب لتزداد أرصدة قادتها وأعضائها وحساباتهم المصرفية هم وعوائلهم ومقربوهم في بنوك العالم وسيستثمرون ما يسرقونه من أموال الشعب لشراء العقارات الفارهة والفلل الكبيرة والشركات التجارية في عواصم العالم المختلفة وليذهب الشعب الى الجحيم .

الخيار المنبوذ

عدنان حسين

ما عدا الانتصارات المتواصلة على داعش، ليس ثمة ما تتباهى به الطبقة السياسية المتنفّذة في العراق .. نحن في محنة ونظامنا السياسي يواجه مأزقاً ، ولم يعد أحد من هذه الطبقة ومن سواها يتردّد في القول بهذا .

زيادة على هذا أن كثيرين منّا صاروا يحذرون الآن من عواقب غير حميدة محتملة بعد إنجاز القضاء على داعش وتحرير مناطقنا المحتلة، ما لم نعمل شيئاً : تسوية تاريخية أو مصالحة وطنية .

المحنة التي نحن فيها ، والمأزق الذي يواجهه نظامنا السياسي هما بالطبع نتيجة وليسا سبباً ، السبب يكمن في العملية السياسية التي فُرِضت علينا ، هي عملية غير صحيحة ، غير سليمة ، وغير مناسبة لنا، ولا حتى لغيرنا على الأرجح ، الدليل أننا بعد أربع عشرة سنة من إطلاق هذه العملية نعيش محنة متفاقمة ومأزقاً مشتدّاً .

المنطق يقول إن الخروج من هذه المحنة وهذا المأزق يتطلب الخروج من العملية السياسية بصيغتها العائبة ووضع صيغة جديدة تقودنا إلى طريق مفتوحة بعيداً عن الطريق المغلقة الحالية .

هذه الصيغة لابدّ أن تبدأ بإعادة النظر في الدستور، فثمة ما يُشبه الإجماع على أنّ في الدستور نواقص كثيرة وأحكاماً أظهرت التجربة العملية أنها متعسفة في حقّ الناس، بل إنّ فيه ألغاماً فتّاكة. وتعديل الدستور استحقاق دستوري نصّ الدستور نفسه على وجوب الوفاء به في غضون سنة من وضع الدستور موضع التطبيق، أي بنهاية العام ٢٠٠٦ ، وقد شكّل مجلس النواب وقتها لجنة لاقتراح التعديلات، لكنّ الطبقة السياسية المتنفّذة اختارت، كعادتها ، أسهل الحلول ، فركنت نتائج عمل اللجنة البرلمانية وظلّت تطلّ من منطقتها الخضراء (أو الغبراء بالتعبير الشعبي) على انفجارات الألغام الدستورية وعلى مشاهد سفك الدماء وإزهاق الأرواح ودمار الممتلكات العامة والخاصة .

والمنطق يقول أيضاً إنّ الخروج من العملية السياسية العائبة يتطلب كذلك التخلّي عن العمل بنظام المحاصصة الطائفية والإثنية الذي تحوّل في الواقع إلى نظام للمحاصصة الحزبية والعشائرية والشخصية وبيئة مناسبة لتفشّي ظاهرة الفساد الإداري والمالي ، هذا النظام قال الذين تبنّوه وفرضوه إنه سيكون لدورة برلمانية – حكومية واحدة (أربع سنوات) بقصد تطمين الجميع إلى أنّ حقوقهم محفوظة بالكامل! ، لكنّه تحوّل إلى نظام حكم وحياة وَجَد مَنْ يدافع بضراوة عن الاستمرار به إلى الأبد ، فلم يتردّد بعض الأقطاب السياسيين في القول بصلافة وبتجاوز سافر على إرادة الشعب، بأنه نظام «وُجِد ليبقى» وأنه «أصبح أمراً واقعاً» . !

باقٍ من زمن الانتخابات العامة والمحلية التالية سنة كاملة .. في الوسع في غضون هذه السنة تحقيق الكثير من الأشياء التي من شأنها إخراجنا من المحنة ونظامنا السياسي من المأزق .. من إلغاء نظام المحاصصة إلى تعديل قانون الانتخابات ، إلى تشكيل مفوضية جديدة للانتخابات تكون مستقلة ، الى إجراء انتخابات نزيهة وليست مزوّرة كالسابقات .. وإلى تعديل الدستور حتى .

المشكلة أنّ الطبقة السياسية المتنفّذة، شيعيّة كانت أم سنيّة أم كرديّة لا تريد هذا الخيار .. ببساطة لأنه يعني خسارتها فسادها .

هرم الخراب ... بالمقلوب !

محمد ناجي

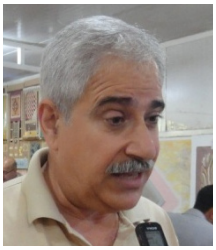

(إذا شفت الكراب اعوج كَول : الصوج من ثور الجبير) ! ... مثل عراقي

نجح المستبدون والطغاة ووعاظهم ، عبر الزمن ، في التخلي عن مسؤولية الفشل ورميها على عاتق المواطن ، من خلال قلب البنية التراتبية الهرمية للدولة والمجتمع ، وآلية وسيرورة القرار والقيم والمعايير الأخلاقية رأساً على عقب ! لذا أصبح من المألوف أن تتقدم النتيجة على السبب ، وأن نسمع ونقرأ لحكام وساسة ومثقفين وغيرهم ، من يدين المواطن (الجاهل والمتخلف) ! ويحمّله وحده عبء كل فشل يصيب البلاد ، أو بنسبة أكبر ، لا تتناسب ودور ومسؤولية من تسبب بالفشل من مكونات الهرم الأخرى ، وهم ١- الحاكم/صاحب القرار ٢- رجل الدين ، والمثقف ، بل حتى يتسامح معهم ويبرر لهم جرائمهم في اضطهاد الإنسان وتسويق ثقافة القطيع ! .

المواطن في مجتمعاتنا الاستبدادية مغلوب على أمره ، ويستقر في قاعدة الهرم ، وليس في قمته ، والسياسات والأوامر والقرارات والقيم وشعارات الحروب ، وحتى تنظيم مناسبات الشعر والغناء ، والتهريج والردح (علي وياك علي ...) ، والقوائم الانتخابية ، تنزل عليه من أعلى الهرم ، الذي يتربّع على قمته ١- الخليفة/السلطان/الحاكم/رئيس الجمهورية أو التنظيم أو الوحدة الإدارية ، أي (صاحب القرار) كبُر أو صغُر . ٢- وعّاظ السلاطين (رجل الدين والمثقف) . وبالتالي فهو متلقّي ، مستهلك سلبي وليس منتج ، وليس مطلوب منه أو مسموح له – بصورة أو بأخرى- بأكثر من هذا . وحتى حين يترك له هامش محدود من حرية الاختيار ، يظل خياره مقيّد بما يلقيه عليه أصحاب القرار ، وكمثال واضح فأصحاب القرار وليس المواطن من ينظّم قوائم المرشحين في الانتخابات ، ومن البديهي أن الفاسد يرشح الفاسد وفق مقولة : (الطيور على أشكالها تقع) ، إلاّ أنهم ومن يقع في حبائلهم يوجهون اللوم للمواطن ويحمّلوه مسؤولية انتخاب الفاسدين !

وأكرر التأكيد بأن المواطن ، وهو قاعدة الهرم ، لمن ينظر للهرم بصواب ! تحول في الواقع إلى ملكية خاصة لمن يجلس في قمة الهرم، وحقل تجارب مستباح لهم ، وكيس ملاكمة أو شاخص للتدريب على الطعن بالحراب في ساحة العرضات العسكرية ، يتلقى لكماتهم وطعناتهم! وبالتالي ضحية لسياساتهم الهوجاء . وهو كان ولا يزال الهدف، الذي سلطوا عليه مؤسساتهم القمعية الفظة (قبضتهم الحديدية) ، ورديفها مؤسسات الدعاية والإعلام والخداع والتضليل ، وغسيل المخ ومسخ الإنسان (القبضة الحريرية الناعمة) ، ونجحوا في تطويعه وتدجينه وتضليله وسلب إرادته ، ومسخه بامتياز ملحوظ ، والنتيجة الطبيعية أنه فقد الإحساس بالظلم والاضطهاد ، وأصبح يرقص على إيقاعات جلاديه ومضطهديه ، ويحسبهم رموز ويضعهم (تاج على الرأس) ، ويهتف لهم (بالروح بالدم نفديك ياهو الجان) ! والويل لمن يخرج عن هذا السياق، حينها يُتهم بأنه سعى بنفسه إلى حتفه ، وحفر قبره بيده ، بعد أن خرج على ولي أمره وإمام زمانه !

إن الانتباه لهذا الخلل ، أي النظر بالمقلوب للدور والمسؤولية ، في هذا الوضع والنظام الشاذ والمتخلف ، وتصحيحه بالتوجه بالنقد والإشارة بإصبع الاتهام نحو المسؤول الأول والمسبب للخراب ، وهو النظام الهرمي، وقمته (١+٢) ، يمثل الخطوة الأولى في حركة التغيير والسير لبناء دولة مدنية (دستور- مؤسسات – قانون يضمن الحرية والعدالة والمساواة للمواطنين) ، وما عدا ذلك فسيستمر الحال على ما هو عليه، بل ويزداد سوءا ، فالمراوحة في المكان ، في عالم يتحرك إلى الأمام ويتطور في كل لحظة ، لا يعني في الحقيقة سوى .. إلى الوراء در !

تصريح اعلامي للامانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق
توفير الحماية والأمن لأتباع الديانات والمذاهب التي تعرضت للمذابح والسبي بمحافظة نينوى وسنجار

اختتم المؤتمر الدولي في البرلمان الاوربي المنعقد في بروكسل في ٦ حزيران ٢٠١٧ تحت شعار (نينوى بعد داعش) الذي عقد بعد مرور ثلاث سنوات على اجتياح إرهابي داعش للموصل وسنجار وسهل نينوى ، وحضر المؤتمر السيد مهدي العلاق الأمين العام لمجلس الوزراء والسفير العراقي السيد جواد الشليحاوي ومشاركة مجموعة من المنظمات الدولية والعراقية الحقوقية .

تطرق المؤتمر إلى محاور مهمة في ثلاث جلسات مختلفة نوقش في الأولى موضوع اعادة الاعمار، ودعم النازحين وتعويضهم ، وفي الجلسة الثانية نوقش موضوع ملاحقة مرتكبي الجرائم وتنفيذ العقاب بهم وتحقيق العدالة؛ أما الجلسة الثالثة فبحث في كيفية تحقيق التعايش السلمي والعدالة الاجتماعية والحفاظ على التعددية القومية والمذهبية والدينية في محافظة نينوى .

في ضوء كل ذلك أصدر المؤتمر عدة توصيات مهمة، قدم الوفد العراقي اعتراض الحكومة العراقية بشأن توصيتين، الاولى تقترح توفير الحماية الدولية للأقليات المسيحية والإيزيدية والشبك في سهل نينوى وسنجار، ولثانية تبحث في مستقبل الحشد الشعبي بعد دحر داعش الارهابي .

إن الامانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق ترى بأن اعتراض الحكومة ينطلق من موضوع السيادة العراقية، وأن مهمة الدولة توفير الحماية للجميع ، هذا المنطق سليم لو لم تكن الحكومة العراقية ذاتها هي التي فرطت بدورها وهي التي سمحت حتى قبل اجتياح داعش ملاحقة الأقليات الدينية وفرض الهجرة عليهم بمختلف السبل وزاد الأمر سوءاً باجتياح داعش .

لهذا فأن الأمانة العامة ترى ضرورة قيام الدولة العراقية وسلطتها التنفيذية بتقديم ضمانات دولية

هيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق
COMMITTEE FOR DEFENDING REUGIOUS AND ETHNIC GROUPS IN IRAQ

بتأمين الحماية للأقليات الدينية، وإنها تعرض نفسها للعقوبات الدولية في حالة تعرض الأقليات لكوارث جديدة .

لقد كان انسحاب القوات العسكرية الانهزامي بمختلف صنوفها، بقرار من أعلى سلطة في القوات المسلحة،من الموصل وعموم سهل نينوى قد قاد إلى الوضع المأساوي وارتكاب جرائم الإبادة بحق هذه الأقليات. كما أن الأمانة العامة للهيئة ترى بأن الحشد الشعبي إما أن يحل في أعقاب تحرير الموصل أو يصبح جزءاً من القوات المسلحة ولا يحق لأفراده وقياداته الراهنة التدخل في السياسة، كما يستوجب نزع السلاح من كل الأفراد خارج إطار المؤسسة العسكرية الرسمية .

إننا ومن المنطلق الحرص على أتباع الديانات الأخرى وتأمين الحماية الكاملة لهم نطالب الحكومة العراقية بتقديم الضمانات الملزمة للهيئات الدولية بتوفير الحماية والأمن والاستقرار وعودة جميع من يرغب العودة من أتباع الديانات الأخرى إلى مدنهم وقراهم في الموصل وسهل نينوى والعمل على إعادة بناء مناطقهم وتعويضهم للخسائر الفادحة التي لحقت بهم .

الامانة العامة لهيئة الدفاع عن اتباع الديانات والمذاهب في العراق
٢٠١٧-٠٦-١١

فريق اغاثي من منظمة حمورابي لحقوق الإنسان يوزع (١٨) طن من قناني المياه الصالحة للشرب

توجه فريق اغاثي تابع لمنظمة حمورابي لحقوق الانسان يوم الاثنين ٢٠١٧/٥/٢٩ الى الجانب الايمن من مدينة الموصل، ووزع هناك ثمانية عشر طنا من المياه الصالحة للشرب معبأة في قناني حملتها شاحنتان ووصلت الى احياء موصل الجديدة، وقد ضم فريق حمورابي السيدة باسكال وردا رئيسة المنظمة ولويس مرقوس ايوب نائب رئيس المنظمة ووليم وردا مسؤول العلاقات العامة فيها ونادية يونس بطي عضو فرع حمورابي في اربيل وستيفن نوح ويوسف اسحق يونو، وقد رافق الفريق الاغاثي ايضا دورية من شرطة الحمدانية نظرا لما تعانيه المنطقة من وضع امني مضطرب بسبب بعض الجيوب الارهابية فقد تعرض الوفد الى القصف بثلاثة قنابل هاون استهدفت الاحياء القريبة من منطقة التوزيع .

واللافت ايضا ان عدد من شباب احياء تلك المناطق شاركوا فريق منظمة حمورابي لحقوق الانسان في عملية التوزيع، وابدوا تقديرهم وكذلك سكان تلك الاحياء لخطوة المنظمة واهميتها خاصة وان الفريق الاغاثي وصل الى احياء من الصعب والشجاعة الوصول اليها في هذا الظرف الامني القلق، هذا ووجهت منظمة حمورابي لحقوق الانسان الشكر والتقدير لمدير شرطة الحمدانية العميد رشيد وللضباط والمراتب لتأمينهم خط سير قافلة المنظمة ووصولها الى اقرب الاماكن الى خط المواجهة مع الجيوب الإرهابية التي ما زالت في منطقة الموصل القديمة .

منظمة حمورابي لحقوق الإنسان

٢٩ / ٥ / ٢٠١٧

نداء من الجمعية العراقية لحقوق الانسان / أمريكا الى الحكومة العراقية والمجتمع الدولي

وجه سكرتير الجمعية العراقية لحقوق الانسان في الولايات المتحدة الامريكية هشام الاسدي نداءاً الى الحكومة والمجتمع الدولي حول مأساة الطفولة في العراق بعد استلام الجمعية العديد من المناشدات للمواطنين العراقيين ، وفيما يلي نص النداء :

منذ انطلاق عمليات تحرير مدينة الموصل من رجس تنظيم داعش الارهابي اجبرت الحرب اكثر من (٨٠٠) الف شخص على النزوح من جراء القصف الجوي والمدفعي وتبادل اطلاق النار، وانّ (٣٠٪) منهم اطفال .

واليوم فانّ حياة الاطفال في خطر في مناطق الساحل الايمن نتيجة قيام العناصر الارهابية المدمرة للإنسانية باستهداف المدنيين الهاربين من ضمنهم الاطفال ، حيث قتل العشرات وجريح المئات منهم في عمليات القصف والقنص، مع قيام الارهابيّين باستعمال القوة المفرطة والضغط على العوائل من اجل اخذ اطفالهم واجبارهم على حمل السلاح وزجهم في الحرب .

والجمعية العراقية لحقوق الانسان تتابع بقلق اوضاع الاطفال من الذين لا زالوا محاصرين في بقية مدن ومناطق الساحل الايمن .

إننا ندعو المجتمع الدولي للإسراع في مساعدة العراق في حربه ضد الارهاب وانهاء مأساة الاطفال والعوائل الذين يمرون بظروف قاهرة ، كما نناشد الحكومة العراقية بالمعالجة الفورية لإنهاء معاناة من هُم في مخيمات النازحين لوجود اعداداً كبيرة من الجرحى والايتام والمنفصلين عن عوائلهم، الى جانب النقص الحاد في مجالات الماء والغذاء والكهرباء والايواء والصحة .

الجمعية العراقية لحقوق الانسان

في الولايات المتحدة الامريكية

٧ / حزيران / ٢٠١٧

وفد من المنتدى العراقي يزور جمعية الرافدين

من اجل التواصل وتعزيز العلاقة وتنفيذ التوصيات وقرارات المؤتمر الثاني للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان الذي انعقد في مدينة اربيل في الفترة من (٢٩ - ٣٠ / نيسان / ٢٠١٧) .. زار وفد من المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان ضم السيد عبد الخالق زنكنة المنسق العام للمنتدى والدكتور غالب العاني والسيد حميد مراد من تنسيقية الخارج، جمعية الرافدين لحقوق الانسان والتي مقرها في محافظة النجف وكان في استقبالهما السيد رئيس جمعية الرافدين علي حسين عبود ، وعضو الهيئة الادارية السيد حليم الاعسم .

وجرى خلال الاجتماع المشترك تبادل الاراء والأفكار حول اوضاع حقوق الانسان وأوضاع النازحين والمهجرين في المحافظة وعموم العراق .. كما اتفق الجانبان على اهمية العمل المشترك من اجل تطوير وتفعيل عمل المنتدى العراقي ومنظمات حقوق الانسان والمجتمع المدني .

بعد ذلك قام الوفد بزيارة العديد من المعالم الحضارية والأثرية وعدد من الشخصيات الاجتماعية في المحافظة .

يتقدم وفد المنتدى بالشكر والتقدير للسادة في جمعية الرافدين على حسن الضيافة والتقدير .

المنتدى العراقي
لمنظمات حقوق الانسان
٢٧/أيار/٢٠١٧

بيان الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد للتضامن مع الشعب المصري

مرة أخرى وأستمرارا للنهج الأجرامي والتدميري للحضارة الأنسانية والأقصائي للاخر وأستخدام العنف وسيلة وحيدة لفرض الاتيان بأمر ما أو الأمتناع عن القيام بأمر ما ، والتي تتبناه الجماعات الأرهابية بصورة عامة ومطلقة ، أقدم أعداء الانسانية والسلام والفرح ، يوم الاحد الموافق ٩ / ٤ / ٢٠١٧ ، وهو يوم الشعانين عند المسيحيين المصريين - الاقباط - أحد الفرح والذي يبدأ معه الاسبوع الاخير الذي يسبق عيد الفصح وهو يوم الفرح كمظهر سلام مع النفس ومع الاخرين ، وتحويله مرحلة أولى الى درب الآلام ، وبتخطيط مسبق ، بتفجيرين أرهابين أستهدفا كنيسة مارجرجس في مدينة طنطا بمحافظة الغربية والكاتدرائية المرقسية في الاسكندرية بمحافظة الاسكندرية في جمهورية مصر العربية حيث أعلن تنظيم - داعش الأرهابي - مسؤوليته عن الهجومين .

كما أدت هذه الاعمال الأرهابية الى أستشهاد حوالي ٥٠ مواطنا بينهم أطفال ونساء وشيوخ وشباب وعناصر من القوات الأمنية وأصيب أكثر من ١٠٠ بأصابات وجروح بعضها حالات خطيرة ، وأحدثت أضرار مادية كتهشيم مقاعد المصلين وقاعات وصالات الوعظ في الكنائس .

أن الاحداث المأساوية والخطيرة التي وقعت في مصر وتقع بين الحين والآخر في مختلف دول العالم وبالاخص في الدول العربية والاسلامية ، تعكس توجها مريبا يخفي اجندات سياسية تقف خلفها ابعاد عنصرية وطائفية لمحاور اقليمية ودولية تدعمه دول ومؤوسسات وقيادات معروفه مما يتطلب من مجلس الامن الدولي ممثل المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليته القانونية والانسانية في مواجهة هذه الدول والمؤسسات والاشخاص لدعمهم المعنوي والاعلامي وتمويلهم المادي الخيالي الذي يفوق التصور لهذه الجماعات الارهابية ، ومن ناحية آخرى ، فالقتل المستمر والمتصاعد وبغطاء ديني - أسلامي - يدعي أن أسسه عقيدية تقوم على الآيات االقرانية والأحاديث النبوية ، أي الركائز الدينية الحقيقية ، فأذا كان تفسيرهم للنصوص مشبوها وهذا لايختلف فيه أثنان من العقلاء بشأنه ، لماذا لاتقوم المراجع الدينية بواجب التصويب ، ولا يهربون من مسؤوليتهم الفقهية في فضحها ، ولا يستجيبون لدعوات التحديث وخصوصا تجديد الخطاب الديني الا من باب رفع العتب وبصورة بطيئة ، مكتفين ببيانات التنديد والشجب والاستنكار ، بينما حركة الجماعات الأرهابية سريعة سرعة النار في الهشيم .

ومن ناحية اخرى أن كثير من الجمعيات والمنظمات والناشطين المعنيون بحقوق الانسان يميزون بين حق الانسان بسبب ديني أ و طائفي أو عرقي ، بينما حقوق الانسان واحدة لايمكن تجزئتها فهي مكملة بعضها لبعض ، فالجرائم الأرهابية هي جرائم ضد الآنسانية تطال الانسان كأنسان وحقه في الحياة الحرة الكريمة وفق قيم الاخاء والتسامح والعيش المشترك .

(أن الآحداث المأساويةالتي وقعت وتقع تخفي ابعاد عنصرية وطائفية مدعومة معنويا واعلاميا وماديا لمحاوراقليمية ودولية ومؤسسات وقيادات معروفة) .

أن مكافحة الارهاب والقضاء عليه لا يعتمد على الأسلوب العسكري الامني الاستباقي رغم ضرورته وأهميته للحد من الخسائر البشرية والمادية ، وانما يقتضي مواجهته فكريا بدحض افترائته من خلال نشر التوعية الفكرية التنويرية التي تلبي حقوق الانسان وحرياته العامة وكرامته في مجتمع مدني تسوده العدالة الاجتماعية والمساواة امام القانون ، ولتترسخ مبادئ السلام والأمان على البشرية في كل انحاء العالم .

أن جمعيتنا العراقية لحقوق الانسان / بغداد في الوقت التي تعلن نضامنها مع الشعب المصري الشقيق واننا على ثقة تامة بأن النصر النهائي للشعوب التواقة لقيم حقوق الانسان والديمقراطية تكرر دعوتها الى مزيد من تنسيق الجهود الآقليمية والدولية للقضاء على الاوكار والحواضن الفكرية المتبنية لمنهج التطرف والتكفيروالعنف وقطع كافة مصادر دعمها وتمويلها وفضح من يقف ورائها ومحاسبتهم.

الجمعية العراقية لحقوق الانسان / بغداد

١١ / ٤ / ٢٠١٧

في الذكرى الثالثة لنكبة الموصل ، المطالبة بـ إعلان عهد حقوقي
لبناء عراق ديموقراطي جديد مختلف نوعياً

في العاشر من حزيران ٢٠١٤ سلّمت سلطة الطائفية الموصل ومعها ثلث جغرافيا العراق الاتحادي الذي غنمته بعد ٢٠٠٣ ، سلَّمتْهُ لقمة سائغة لزمرة إرهابيين لا يتجاوزون حجم وحدة غسكرية صغيرة ، ويومها عديد الجيش (الوطني) يتشكل من فرق عسكرية متجحفلة ضخمة بكل ما بين يديها من أسلحة ثقيلة وعتاد ، وبكل ما في نينوى من حجم سكاني ومن تنوعاته القومية والدينية .. وبكل ما فيها من بنى تحتية للصناعة والزراعة ...

ها هي ثلاث سنوات تنقضي بفواجعها وصدماتها وبكل آلامها ومواجعها ، فيما دفع أهالي المنطقة بكل أطيافهم الضريبة غالية بخسائر بشرية جسيمة وبإذلال واستعباد وبجرائم اغتصاب وتعذيب مازالت تدور رحاها بحق الأيزيديين والمسيحيين وبحق الأبرياء من أبناء المنطقة وكل ذنبهم أنهم لم يرضخوا لا للطائفيين ولا للإرهابيين ..

غير أنّ البحث في حقوق المكونات العراقية الأصيلة التي تنتمي إلى جذور الوطن والشعب وحضارته، تلك التي عانت الأَمَرَّيْن تبقى قضية حقوقية ذات أولوية عالية المكانة .. ومن أجل توفير فرص عودة النازحين ومنع التغييرات الديموغرافية التي سبق أن أطلق الطائفيون سعارها من قبل ٢٠١٤، كانت المنظمات الوطنية الديموقراطية والحركة الحقوقية في البلاد والعالم قد أطلقت خرائط طريق واضحة بالخصوص .

وإذا كانت حكومة الطائفية الكليبتوقراطية ببغداد تتعكز في ردها على برامج الإنقاذ تلك على مفهوم سيادة الوطن فإنّ معالجتنا الحقوقية الأصل ، تنبني على مفهوم سيادة الشعب كونها الأقدم أولوية وسمواً.. وهي السيادة التي تتمثل في حماية الشعب وحقوقه وحرياته وفي تمكينه من وطنه بيته ، الأمر الذي يعني تحريره من كل استعباد وأوله حال أخذه رهينة وغنيمة عند مستعبديه من قوى الطائفية ، فالسيادة هنا لا تنحصر بالانتهاك الخارجي لطرف وبصورة انتقائية شكلية بل تعني بجوهرها مفهوماً عميقا يرفض كل الانتهاكات (الخارجية والداخلية) التي تستعبد وتذل، وبالجوهر ما يصيب مكوناً يصيب كل الشعب وينتهك سيادته .

إنّ تشخيصنا في الحركة الحقوقية ومعنا كل القوى الوطنية والديموقراطية الحرة، يتجسد في رفض انتهاك السيادة داخلياً خارجياً بصورة شاملة لا انتقائية تخدم استمرار فلسفة الاستعباد والتصفيات الإجرامية ومسلسل التهميش والمصادرة بكل ما تضمنه من جرائم تصفوية ترقى لمستوى جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية وحتى جرائم الإبادة الجماعية.. وهذا لن يتحقق إلا من خلال عهد (وطني حقوقي) لحماية العراقيين واحترام حقوقهم وتلبيتها بلا انتقاص أو انتقائية أو شكليات مفرغة المحتوى .. الأمر الذي يتطلب في (الظروف القائمة) حالياً حيث الوطن والشعب رهينتان عند سلطة الطائفية الأعلى فساداً بكل المعايير ما جعلها تتاجر بالإنسان وحقوقه وبالمكونات بخاصة المهمشة المغلوبة على أمرها ، نقول يتطلب مشاركة دولية مرسومة الحدود في الاستجابة لتلك الرعاية والحماية ..

وهنا ليست كل حماية دولية حال من المس السلبي بالسيادة ، بل هناك أوضاع تتطلب وجود المجتمع الدولي لإعادة التوازن وتعديل المسار واستعادة السلطة لصالح بنى مؤسسية وطنية سليمة بعض أن نخر سرطان الطائفية الكليبتوقراطية بالبنى المنهوبة غنيمة بايدي تلك القوى ...

إن حقوق المكونات الأصيلة من مسيحيين وأيزديين ومن مندائيين وكاكائيين وغيرهم من انتماءات دينية ومذهبية وقومية لن تعود من دون استكمال مهام المجتمع الدولي الذي مازال يشارك بمسؤولية ما جرى منذ العام ٢٠٠٣ ، والحماية الدولية بالمشاركة وبالمرجعية الوطنية، تظل قضية واجبة لتلك الحقوق والحريات وهي لا تمس السيادة بـ(جوهرها) بقدر ما تهيّئ لاستكمالها بتطبيع الأوضاع التي ظلت سبهللة بأيدي مافيات مرضية خطيرة، طبعا مع التوكيد على الطابع المحسوب لتلك بأسس سليمة ..

إنّنا نتطلع إلى حل شامل لعراق ما بعد داعش بخاصة ونحن اليوم ننتهي من الجريمة المباشرة التي جثمت على صدور العراقيين كافة وأولهم مكوناتهم الدينية ، بخريطة طريق لتطبيع الأجواء والظروف وتمكين العراقيين من السلم الأهلي ومن استعادة أصواتهم وانتخابات حرة تبني مؤسساتهم الوطنية الفديرالية الديموقراطية .

ونذكر هنا بألاعيب الطائفيين المتحكمين بالسلطة من قبيل حلقتهم الجديدة بمسلسل جرائمهم تلك التي يعدون لها بتكفير (المدنيين) وتخليق الإلحاد جريمةً ذريعة لأنشطتهم الإرهابية ، عبر وصمه بكونه (تهمة) ما يعني بخطابهم الظلامي إطلاق الشرارة لميليشياتهم المسعورة ليدخلوا الشعب بحرب أهلية من نوع جديد ، نوع تصفوي دموي ، سافِر مفضوح؛ حيث (التكفير السياسي) يستند لـ(خلفيته الدينية) ، كما هي فلسفتهم دوماً، ومن ثمّ إباحة دماء العراقيين (الملاحدة !) وإباحة اغتصاب العراقيات (الملحدات !) وتلك هي جريمة (انتهاك سيادة الشعب) وحقوقه وحرياته الأفدح والأخطر ..

من هنا نجدد في المرصد السومري لحقوق الإنسان والحركة الحقوقية مطالبتنا المجتمع الدولي والحركة الوطنية العراقية اعتماد خريطة طريق شاملة تتضمن بالأساس خريطة طريق الحركة الحقوقية في إنقاذ الشعب العراقي والدفاع عن حقوقه وحرياته وضمنا وبشكل جوهري حقوق مكوناته وتأهيل الأوضاع لإعادة النازحين بأمان وسلام وبضمانات لا تسمح بجريمة تصفوية قذرة أخرى ...

نحيي هنا القرارات الأممية وقرارات الاتحاد الأوروبي في هذا السبيل وندعو لتوحيدها والتنسيق مع الإرادة الوطنية والحقوقية العراقية ومع ممثلي المكونات التي تعبر عن التعددية والتنوع وكل الأطياف العراقية ونرى ضرورة الإسراع بعقد المؤتمرات الوطنية والدولية لتدقيق خريطة الطريق وتنفيذها قبل فوات الأوان ومنح قوى الجريمة استمراراً في الإمعان بما ترتكبه ..

إن المنطلقات الحقوقية وحماية مسيحيي العراق وأيزدييه وكل أتباع الديانات والمذاهب واللادينيين الذين تعرضوا ويتعرضون لجرائم الإبادة ولكل تلك الجرائم الأخرى بالغة الطعن في وجودنا الإنساني ، تدعونا لإعلان (عهد حقوقي شامل) للمطالبة بتغيير البنى المؤسسية في البلاد وتدعيم مسيرة الديموقراطية واستبدالها حيث تشريع قوانين مدنية سليمة، تحظر القوى الطائفية العنفية وتحل ميليشياتها وكل المجموعات المسلحة خارج سلطة الدولة الوطنية وبمشاركة أممية في مسيرة تنفيذ خريطة الطريق الوطنية والحقوقية بالتأكيد بما يشمل مكونات العراق كافة وحرية الاعتقاد وسلامة مبدأ فصل الدين عن الدولة والسياسة بما يمنع اختلاق ذرائع التخندقات وإشعال الفتن التي تديم الحروب العبثية الخطيرة ...

بلى ، في الذكرى الثالثة لنكبة الموصل ، نجدد بإالحاح مطالبتنا بـ(إعلان عهد حقوقي) لبناء مختلف نوعياً لعراق جديد يمتثل لمبادئ حقوق الإنسان وحماية مكونات الشعب بخاصة في حظر كل أشكال القمع وأي شكل لإرهاب الشعب ومكوناته عنفيا تصفويا دمويا ومنع التغييرات الديموغرافية وفصل الدين نهائيا عن الدولة بما يحظر اختلاق ذرائع حرب جديدة ضد الأبرياء سواء من أتباع الديانات والمذاهب أو من اللادينيين ومن يجري التحضير لحرب دموية جديدة بتكفيرهم وإباحة دمائهم ومنح رخصة لجرائم الاغتصاب والاستعباد بالاستناد لفكر ظلامي ماضوي يجترونه من كهوف الزمن الغابر.. فإلى كل أحرار الوطن والعالم نداء المرصد السومري لنشر ثقافة حقوقية بديلة تكفل حماية حقة بخاصة للفئات الهشة في وسط الشعب العراقي من أتباع الديانات ...

النصر لمبادئ حقوق الإنسان ولحريات الشعب ومكوناته في إطار دولة مدنية ديموقراطية، دولة المواطنة والعدالة الاجتماعية التي تحمي الجميع وتمنع التغييرات الديموغرافية وتحظر أي شكل للاستلاب والتهميش والمصادرة .. وليعلو صوت العراقيات والعراقيين ولثقافة تنتصر لحقوق الإنسان .

المرصد السومري لحقوق الإنسان - هولندا

١٠ حزيران يونيو ٢٠١٧

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان يدين بشدة العمليات الإرهابية « من الكرادة الى جسر لندن توحش الارهاب لايستثني احداً »

شهدت الاسابيع الاخيرة تصعيدا وتتابعا ملحوظا للعمليات الدموية لقوى الارهاب ورأس حربتها داعش ، شريط الدم الذي سجله توحش داعش المتواصل امتد خلال اسبوع مارا بالمنيا بغرب مصرمستهدفا مواطنين أقباط كانوا متجهين إلى دير الأنبا صموئيل في صحراء المنيا ، ليضرب بعدها الكرادة ثم جسر الشهداء ببغداد مع بدء شهر رمضان لينتقل الى منتجع في مانيلا عاصمة الفيليبين ليحط بعدها بآياديه المطخة بالدم في جسر لندن في جريمة الدهس والطعن التي سبقتها بعشرة ايام جريمة التفجير الانتحاري في حفل موسيقي في مانشستر .

من الواضح ان للتوحش هذا خيط رابط سواء في هوية القاتل وقتلاه اوفي هدف الجريمة مع اختلاف مسارحها ، فالقاتل واحد في هويته مع اختلاف تشكيلاته التي يجمعها توحش التكفير الذي لايستثني احدا ، والضحايا ذاتهم ، مواطنين ابرياء على اختلاف اديانهم واجناسهم واعراقهم ، اما هدف هذا التوحش المفرط فهو ذاته حيثما ضرب ، اشاعة الخراب وترويج الكراهية والتناحر بين مواطني البلد الواحد وبين اتباع الاديان والطوائف .

ان هذا التصاعد في عمليات الارهاب وشموله خارطة مترامية الاطراف يدلل مرة اخرى على فشل الاستراتيجة المتبعة في مواجهة الارهاب التي لم تضع نصب اعينها مصالح الشعوب قدر تركيزها على صراع المصالح وسباق النفوذ .

اننا في المنتدى العراقي ، مع كل الاغيار في العالم ، مآخوذين بفداحة هذه الخسائر في صفوف الابرياء نشعر بالحزن الممتزج بالغضب الشديد على استمرار نزيف الدم وما يخلفه من اضطراب وقلق وفقدان للامان ، وفي الوقت ذاته يتزايد قلقنا من الزيت الذي تسكبه ماكنة الارهاب هذه على نار العنصرية التي نلمس انتشارها والتي تتوجه بسهامها نحو المهاجرين واللاجئين .

اننا في المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان ، اذ نكرر ادانتنا الشديدة لجميع مظاهر الارهاب الداعشي واخواتها من قوى الارهاب ، اينما حلت وايا شملت من بشر ، نكرر مطالبتنا الامم المتحدة و الدول صاحبة القرار في عالمنا ، اعتماد استراتيجية اكثر فاعلية في مواجهة الارهاب اينما حل وفي تجفيف منابعه ومعاقبة الدول والمنظمات الداعمة له ، استراتيجية تعتمد تصفية بؤر التوتر في العالم (التي تضمن للآرهاب والتطرف بيئته الحاظنة والتي تزوده بشتي الذرائع) ومحاربة العنصرية والتمييز .

٥ / حزيران / ٢٠١٧ المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان

جمعية المواطنة لحقوق الإنسان تشارك في مذكرة مع منظمات المجتمع المدني لرفض شرعنة الطائفية في قانون الاحوال الشخصية

فوجئ الرأي العام العراقي في ٢٠١٧/٥/٢٣ وضمن أعمال الجلسة ٣٦ لمجلس النواب بمناقشة مشروع قانون تعديل قانون الأحوال الشخصية رقم ١٨٨ لسنة ١٩٥٩ المعدل ، المقدم من قبل لجنة الأوقاف واللجنة القانونية ، استنادا للمادة ٤١ من الدستور المعطلة، كونها ضمن المواد الخلافية المدرجة للتعديل منذ ٢٠٠٦ التي لم يبت فيها لحد الآن ، ولا يمكن تشريع أي قانون بناء على نصها .

ان التعديل المقترح يضرب في الصميم مبدأ المساواة بين المواطنين الذي نصت عليه المادة ١٤ من الدستور ، ويشرعن للطائفية الممزقة للنسيج الاجتماعي القائم على علاقات المصاهرة الأسرية المختلطة ، ويهدد وحدة واستقلال القضاء الذي نصت عليه المواد ١٩ و٨٧ و٨٨ من الدستور من خلال ربط محكمة الأحوال الشخصية بالمجلسين العلمي الافتائي السني والشيعي ، إضافة إلى ذلك فإن مشروع القانون يتعارض مع مبادئ الديمقراطية التي نصت عليها المادة ٢ البند (ب) ، ويتناقض مع التزامات العراق الدولية بالمواثيق والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان .

وانسجاماً مع المبادئ الأساسية المثبتة في ديباجة الدستور في مناهضة الطائفية والعنصرية والتمييز والاقصاء ، والسعي لتعزيز الوحدة الوطنية واحترام قواعد القانون وتحقيق العدل والمساواة ، فإن المجتمع المدني ممثلاً بالمنظمات والشخصيات الموقعة على هذه المذكرة تدعو رئاسة مجلس النواب ولجانه وأعضائه إلى السحب الفوري لمقترح التعديل المذكور ، وما أحوجنا في الفترة الانتقالية الراهنة التي يمر بها شعبنا نحو تحقيق الأمن والاستقرار واصلاح العملية السياسية إلى تعديل رصين للقوانين، والاهتمام برأي الشارع من خلال إشراك ممثلي منظمات المجتمع المدني وذوي الاختصاص، لتحقيق مبادئ المواطنة المتساوية والعدالة ، وبما يضمن المصلحة والفائدة المشتركة لجميع المواطنين بدون تفرقة أو تمييز، واجتثاث سموم الطائفية والارهاب في مجتمعنا .

الخطاب التكفيري في الفكر العربي الحديث والمعاصر

عماد علوّ

قبل الدخول في أهم النقاط الواردة في احاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيد بان كوبيتش الى مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠١٧ لابد لنا من ذكر أن بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق المعروفة بـ(يونامي) كانت قد تأسست بموجب قرار مجلس الأمن رقم ١٥٠٠ في ١٤آب ٢٠٠٣ لتولى مهام برنامج النفط مقابل الغذاء بعد انتهائه في ٢١ تشرين الثاني ٢٠٠٣ .وقد فوض مجلس الأمن بعثة (يونامي) بمراقبة حقوق الانسان في العراق بالتعاون مع وزارات العدل ، وحقوق الانسان ، و الداخلية ومنظمات المجتمع المدني ، وفق الفقرة٧ من قرار مجلس الأمن ١٥٤٦. وكان من أبرز النقاط التي تناولتها احاطة الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيد بان كوبيتش الى مجلس الأمن بتاريخ ٢٢ أيار ٢٠١٧ ما يتعلق بإشادته بشجاعة ووطنية (قوات الأمن العراقية) بما فيها قوات الحشد الشعبي والبيشمركة ومتطوعو العشائر في الحرب ضد تنظيم داعش الارهابي دون أن يستعمل او يتطرق السيد كوبيتش في تقريره الى (الجيش العراقي) وكأن العراق لا جيش اتحادي له ، وهذه نقطة مهمة لابد لكوبيتش من توضيحها وتجاوزها لأنها تتعلق بسيادة الدولة العراقية الاتحادية ، وكذلك بهيبة الحكومة الاتحادية المسؤولة عن الجيش العراقي فضلا" عن ما في هذا التجاهل المتعمد لـ(الجيش العراقي) من غمط وازدراء لدماء وتضحيات وبطولات منتسبي الجيش العراقي الباسل في قتالهم ضد عصابات داعش الارهابي ، كما أكد السيد كوبيتش في احاطته لمجلس الأمن على ضرورة الاستمرار بدعم ومساعدة العراق على نحو متواصل وواسع النطاق من جانب المجتمع الدولي في هذه المرحلة والمراحل التي تليها لضمان اعادة اعمار المناطق المحررة من تنظيم داعش الارهابي ، وضمان عودة سريعة للنازحين الى المناطق المحررة ، وتوقع كوبيتش أن تشهد المرحلة التي تلي التحرير سعي تنظيمي القاعدة وداعش للتعاون مع عصابات الجريمة المنظمة، بهدف استغلال وتعميق الانقسامات الطائفية والعشائرية والعرقية ، مشددا" على ضرورة الاصلاح الطويل الأمد والشامل لقطاع الأمن على أن يتعين تطبيق قانون هيئة الحشد الشعبي على نحو يعزز السمات اللاطائفية والمتعددة الاديان والمتعددة العرقيات لقوات الحشد الشعبي ويوطد سيطرة الحكومة على تلك القوات وضمن الرقابة والمسائلة الديمقراطيتين .

وفي اشارته الى مبادرة أو مشروع (التسوية الوطنية) عده كوبيتش أمرا" حيويا" لضمان وحدة العراق واستقراره على المدى الطويل ، الا أن السيد كوبيتش لم يتخذ موقفا" واضحا" من الاجتماعات التي عقدتها اطراف سياسية خارج العراق لتشجيع الزعماء والجماعات السنية على تبني رؤية موحدة لعراق ما بعد داعش بحسب تعبيره ! رغم ذكره أن الحكومة العراقية قد انتقدت تلك الاجتماعات ومنع مجلس النواب العراقي في ٣٠ /٤/ ٢٠١٧ حضور او المشاركة بتلك الاجتماعات داخل وخارج العراق دون موافقة السلطات العراقية ، ولكن كوبيتش طالب في هذه الفقرة من الشركاء الدوليين أن ينسقوا على نحو تام مع الحكومة العراقية وأن يحترموا مبادئ السيادة وعدم التدخل بالشؤون العراقية الداخلية دون أن يوضح أو يشير الى دور الامم المتحدة أو بعثة (يونامي) بهذا الصدد. وقد تحدث كوبيتش في تقريره بشكل مفصل عن هموم ومعاناة الاقليات في العراق وعكس مطالب بعض الاقليات بتأسيس محافظات او وحدات ادارية على اساس ديني او عرقي وتشكيل قوات عسكرية تدمج في منظومة الأمن الوطني بحسب تعبير كوبيتش! وهذا أمر يعد بداية أو بذرة لتقسيم العراق واشاعة الفرقة والتمييز العرقي والديني بين ابناء الشعب العراقي ، الأمر الذي يضع أكثر من علامة استفهام على دور (يونامي) في العراق وما اذا كان يتوافق وينسجم مع التفويض الذي منحه اياها مجلس الامن الدولي ؟ ، وقد تطرق السيد كوبيتش الى عمليات الاختطاف والاختفاء القسري في العراق وطالب الحكومة العراقية بالتحقيق فيها والكشف عن مرتكبيها ، كما حذر من تأخير عودة النازحين الى مناطقهم الاصلية لما يسببه هذا التأخير من تغيير في التركيبة السكانية مبديا" استعداد الامم المتحدة للمساعدة في تسريع هذه العملية ! وفي معرض حديثه عن نيّة حكومة اقليم كردستان في اجراء استفتاء بشأن الوضع المستقبلي لإقليم كردستان أشار الى ضرورة أن يستأنف برلمان اقليم كردستان جلساته من جديد قبل صدور أي قرار رسمي بإجراء الاستفتاء ! يذكر أن برلمان اقليم كردستان لم يعقد أي جلسة له منذ أن منعت حكومة الاقليم رئيسه من ممارسة مهامه في خريف عام ٢٠١٥ كما أن ولاية السيد رئيس الاقليم قد انتهت منذ اكثر من سنتين ، مما يضع علامات استفهام على شرعية اي استفتاء قد تجريه الحكومة الحالية لإقليم كردستان .

والغريب أن الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في العراق السيد بان كوبيتش لم يتطرق في تقريره الى مجلس الامن الدولي لا من قريب ولا من بعيد الى استمرار تواجد القوات التركية في معسكر بعشيقة رغم المطالبات المستمرة والادانة الرسمية العراقية وجامعة الدول العربية لهذا التواجد الذي يعد انتهاكا" واضحا" للسيادة العراقية وتقويضا" للجهود الاقليمية لمحاربة تنظيم داعش الارهابي بل اكتفى بالإشارة الى القصف التركي لقوات حزب العمال الكردستاني التركي في سنجار فقط !واشار السيد كوبيتش في تقريره الى الخلاف بين بعثة (يونامي) والبرلمان العراقي حول الغاء دور بعثة (يونامي) كعضو كامل العضوية في لجنة خبراء لاختيار اعضاء المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق والذي اتخذه مجلس النواب العراقي بتاريخ ٢٩نيسان ٢٠١٧ . وقد اعتبر كوبيتش أن هذا الاجراء هو تسيس لعملية اختيار اعضاء المفوضية مما يخالف المعايير الدولية والدستورية التي تضمن استقلال الاشخاص المعنيين للخدمة كمفوضين، مما دفع بعثة الامم المتحدة الى تعليق مشاركتها في تلك اللجنة حتى يتم التوصل الى حل ملائم ! ونعتقد أن هذا الخلاف سينعكس سلبا" على شرعية اختيار اعضاء المفوضية العليا لحقوق الانسان في العراق ، مما يتطلب مراجعته ليتناسب مع المعايير الدولية والدستورية المشار اليها.. وتحدث السيد كوبيتش مطولا" عن الظروف المعقدة التي تحيط بالاستعدادات الجارية لإجراء انتخابات مجالس المحافظات في ايلول ٢٠١٧ والانتخابات التشريعية القادمة في ٢٠١٨ ايضا" مبديا" شكوك وقلق (يونامي) فيما يتعلق بالاطار القانوني والمؤسسي الانتخابي والاستعدادات لإجراء الانتخابات في مواعيدها المحددة بطريقة تضمن المصداقية والشمولية والمشاركة الواسعة . كما تطرق كوبيتش الى جملة من القضايا الاخرى مثل حث الحكومة العراقية ومجلس النواب على الاسراع بتشريع قانون النفط والغاز ، اضافة الى اشارته الى ما تتعرض له النساء من عنف اسري وجنسي ، ليختم تقريره بإشارة مقتضبة الى ملف المفقودين الكويتيين الذي فقد مبرر استمراره بعد ١٤عام من الجهود المشتركة من لدن الحكومتين العراقية والكويتية لحل القضايا ذات الصلة بهذا الملف ! ختاما" لابد لنا من التذكير بان الامم المتحدة كانت قد اصدرت اكثر من ٨٠ قرارا" منذ عام ١٩٩٠ يتعلق بفرض عقوبات على العراق ، كلها أوصلت العراق وشعبه الى الحالة الكارثية التي هو عليها اليوم .. كما لابد لنا من القول أن الشعب العراقي لم يلمس أي نتائج واضحة على الصعد السياسية والاجتماعية ولا حتى على صعيد المصالحة الوطنية لعمل بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة للعراق المعروفة بـ(يونامي (رغم الامكانيات المادية والبشرية والدعم المقدم لها من الحكومة العراقية والقوى السياسية العراقية .. وقد آن الأوان لمراجعة مبررات وجودها وعملها والتفويض المعطى لها من مجلس الامن الدولي ، وذلك لاختلاف الظروف الموضوعية والسياسية التي احاطت بذلك التفويض منذ١٤ عاما" ، فضلا" عن التكاليف المادية الكبيرة التي يتحملها العراق نتيجة استمرار عملها في العراق في وقت يمر فيه العراق بأزمة اقتصادية وضائقة مالية كبيرة ، اذا ما قارنا الفترة الزمنية والجهد المتراكم للبعثة مع نتائج عملها على الارض نجده فاشلا" بكافة المعايير السياسية وما يتعلق بحقوق الانسان !فلا يزال العراق يعاني من ازمات سياسية مزمنة ، وانتهاكات في مجال حقوق الانسان ، بالإضافة الى تمزق واضح في نسيجه المجتمعي لم تتمكن يونامي من تقديم اي مقترح او مبادرة للحد منه .. ويدعي مسؤولون رفيعو المستوى في بعثة يونامي أن على العراقيين تقديم مقترحاتهم لتطوير العمل المتلكئ لبعثة (يونامي) ! نقول اذن ما هو دور مستشاريها وخبرائها اذا كانوا ينتظرون من العراقيين مقترحات لتطوير عملهم ؟

النقابات والاتحادات المهنية

محمد شريف أبو ميسم

في عموم النظم الاقتصادية توضع القوانين والتشريعات التي تتعلق بحقوق النقابات والاتحادات المهنية على أساس الحوار والشراكة الاجتماعية بين الجهات المعنية بصناعة التشريعات والجهات المستهدفة بوصفها ركنا أساسيا من اركان علاقات الانتاج التي يراد لها أن تنتظم وفق منظومة قانونية تحقق مفاهيم العدالة والحريات النقابية وتسهم في خلق مناخات ايجابية للعمل باتجاه تدوير عجلة الاقتصاد وتحقيق التنمية ، ومن المعروف ان منظمة العمل الدولية تتعاون مع عموم الحكومات وممثلي العمال وأصحاب العمل لتعزيز تطبيق معايير العمل الدولية من خلال الأنشطة التوعوية والإصلاح القانوني والحرص على تطبيق القانون، ما يجعل التشريعات التي لا تأخذ بنظر الاعتبار مطالب هذه النقابات مرفوضة نقابيا وشعبيا بوصفها تشريعات لتدجين المنظمات والتأثير في اراداتها التي تعمل بموجبها لحماية حقوق العمال .

وعلى هذا يكون من الطبيعي المطالبة بحق تأسيس النقابات في القطاعين العام والخاص بوصفهما ركنين أساسيين من أركان نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، الا اذا كانت النية تتجه كليا نحو ليبرالية السوق التي يراد بها الغاء القطاع العام من جميع مفاصل الحياة الاقتصادية والخدمية والاجتماعية وترك شؤون الحياة لرأس المال الذي عرف تاريخيا بوحشية سلطته واستغلاله للانسان .

ومن هنا جاء بيان مؤتمر الاتحادات والنقابات العراقية بشأن مسودة قانون الاتحادات والنقابات المهنية التي اعتبرها مخالفة لمعايير العمل الدولية الخاصة بالحقوق والحريات النقابية ، ليس لمخالفتها عددا كبيرا من القوانين العراقية - كما جاء في البيان - فضلا عن معايير العمل الدولية الخاصة بالحقوق والحريات النقابية ومنها اتفاقية العمل الدولية رقم ٨٧ لسنة ١٩٤٨ والخاصة بالحقوق والحريات النقابية وحسب، وانما محاولة لتكريس منع التنظيم النقابي في بعض القطاعات ، بيد ان السؤال المهم هو لماذا سعت الجهات ذات العلاقة لتقديم هذه المسودة الى مجلس النواب دون اشراك النقابات والاتحادات المهنية في صياغة بنودها ودون الأخذ بنظر الاعتبار ملاحظات النقابات في رسالتها الموجهة الى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في شهر كانون الأول ٢٠١٦ والتي تضمنت ٢٨ ملاحظة حول المسودة المكونة من ٢٣ مادة بحسب البيان وهذا ما يبين حجم المخالفات الواسعة التي تتضمنها المسودة ، بحسب بيان مؤتمر الاتحادات والنقابات العراقية الذي صدر مؤخرا ، والاغرب من ذلك أن يقوم مجلس النواب في أسرع خطوة تشريعية يشهدها البرلمان على مدار تأسيسه بقراءة المسودة في ١٠ آيار الجاري ولمجرد وصول المسودة للبرلمان ، والأكثر غرابة أن لا تتولى لجنة العمل مسؤولية تقديم المسودة وهي المعنية بالأمر فيما أوكل شأن هذه المسودة الى لجنة مؤسسات المجتمع المدني علما ان نقابات العمال واتحاداتهم غير خاضعة لقانون منظمات المجتمع المدني ، الأمر الذي عده مؤتمر النقابات محاولة لتكريس منع التنظيم النقابي في القطاع الحكومي، وهي اشارة تؤكد اننا ماضون باتجاه ليبرالية السوق التي تمنح السلطة لرأس المال .

إهمال خريجي الجامعات

مريم فؤاد أحمد

خريجون وصلوا الى سن التقاعد وهم الى الان لم يتقاضوا ديناراً واحد اً ، ولم يستثمروا طاقتهم في بناء بلدهم اهملو سنين حتى صار حلم كل خريج ان يجد عملاً ضاعت فرصة حقهم وضاع شبابهم وضاع كل التعب والسهر والمثابرة وحصيلة ستة عشر عاماً من الدراسة هدرت بلا فائدة ، الاف من اصحاب الشهادات الذين تخرجوا وكان مصيرهم البحث فقط دون جدوى وهم يحملون ملفاتهم بأيديهم باحثين عن امل التعيين باختصاصاتهم يعيشون على امل ان تتحقق اكذوبات الكثير الذين يوعدون ويعلنوا عن توفير فرصة العمل لكن كما عهدناهم هي مجرد دعايات تكثر في بلدي لغرض ما ، لتصب بمصلحة جهة معينة وبالنهاية سيتعين من يملك خيط يمدة بيد احد المسؤولين والبقيه ستواصل البحث تحت اشعة الشمس لتقف بطابور الانتظار الى ان يشيخ العمر ويصل به الحال الى سن التقاعد وهو الى الان يتصفح ويبحث في مواقع الإعلانات لفرصة عمل ، ويستمر وهو يبحث في بلد الخيرات لينتهي به الأمر الى اليأس ، ليراجع ذكرياته وكم تحمل من تعب وسهر ليحصل على شهادة التخرج ليضعها بنهاية المطاف في كل دوائر الدولة لترمى في سلة المهملات، ان لم يجد عليها توقيع من احد المسؤولين ، حدثتني صديقة قالت لي كم اتمنى ان اعمل ولو للأيام في اختصاص تخرجي لأحس ان سنين الدراسة وما احببت من اختصاصي ان استثمرة واخدم به بلدي واحس اني نافعة لاحس بذاتي وبالمقابل اريد ان اتقاضى اجر تعبي و اوفر لأمي ما تطلب او تشتهي كانت كلماتها عفوية تخرج من قلبها وهي مجرد امنيات وهي تدرك لن تتحقق وهي تقول دخلت في عامي العاشر بعد التخرج والى الان لم اجد فرصة العمل ، الى متى تهدر تلك الشهادات ويضيع تعب الاهالي ؟

ويموت الامل بداخل الشباب سنين تمر ونحن من حال سيء الى حال اسوأ بعد كل عام ، الى متى يبقى الفساد مستشرياً في بلدي من كل حدب وصوب متى تسعف تلك الآهات التي تحرق حناجر الشباب وتدمر نفسياتهم ، وبالنهاية يفكر بالهجرة او الهلاك بسبب الفقر والحرمان ؟ .

المؤتمر الدولي للأقليات في الشرق الاوسط

حسو هورمي

بالتزامن مع الدورة ال٣٥ لمجلس حقوق الانسان في يوم ٢٠١٧,٠٦,١٢ بالامم المتحدة في جنيف ,نظم مجموعة من المنظمات الدولية (مؤتمرا مع المؤوسسة الايزيدية في هولندا حول وضع الاقليات في الشرق الاوسط وشارك فيها كلا من (الدكتور محمد هاورياني وزير العمل والشؤون الاجتماعية في حكومة إقليم كوردستان، المستشار امير صليوا ، في حكومة اقليم كوردستان ، الاستاذ ايدن دره من تركيا، الاستاذة ديانا الايي من ايران ، حسو هورمي من هولندا وبادارة الاستاذ ليوناردو روريوز من ايطاليا) وتمحور الحديث عن وضع الاقليات في العراق و ايران وتركيا من الايزيديين والمسيحيين والبهائيين والعلويين .

وقد قدم السيد حسو هورمي من هولندا ورقة عمل حول الاقليات العراقية مابعد داعش ، وهذه نصها :

سعدت جدا بهذه الدعوة وأود في البداية ان اشكر القائمين على تنظيم هذه الفعالية وإتاحة الفرصة لنا كي نبحث في ملف مهم جدا وهو ملف الاقليات في الشرق الاوسط وطبعا سوف اركز في ورقتي هذه على مستقبل الاقليات العراقية لمرحلة مابعد داعش.

المدخل

الاوضاع المأساوية والاستثنائية التي تعيشها الاقليات في محافظة نينوى منذ يوم ١٠ / ٦ / ٢٠١٤ ، وسيطرة داعش على المحافظة كي يمارس بحق جميع هذه المكونات الاصلية كل أعمال القتل والتنكيل والتطهير والسبي والتشريد ولايخفى على احد بان هذه التطورات الخطيرة ، قد عمقت بشكل كبير أزمة الاقليات في مناطق «سهل نينوى» وسنجار وجعلتهم يعيشون في ظل الدولة الاسلامية ظروفا صعبة ومعاناة انسانية قاسية ، بسبب عمليات تطهيرعرقي وديني وأعمال قتل جماعية، وتهجير قسري وجرائم ضد الانسانية والابادة الجماعية ، وحولت مناطقهم الى ساحة حرب وقتال وهي نفس المناطق التي اعتبرت منذ العام ٢٠٠٣ مناطق متنازع عليها بين حكومتي بغداد واربيل وفق المادة (١٤٠) من الدستور العراقي .

الان بعد مرور ٣٣ سنوات من احتلال داعش لهذه المناطق وتحرير اغلب مناطق الاقليات من قبل الجيش العراقي والبيشمركه والحشد الشعبي وبمساندة جوية من قوات التحالف الدولي وبدء العدد التنازلي لانهاء وجود داعش في العراق كقوة ماسكة للارض، حي يلاحظ بان وضع الاقيات في اقسى درجاء السوء على كافة الاصعدة الحياتية والمعيشية والادارية والسياسية .... الخ ، ففي هكذا اجواء تطرح مسألة مستقبل الأقليات في ظلّ وضع يسوده عدم الاستقرار وصعوبة ، إن لم نقل ، استحالة التعايش من جديد بينها ، بعد تمزّق النسيج الاجتماعي وانعدام الثقة بين مختلف اقليات ومكوّنات المجتمع العراقي وانتشار الخوف والرغبة في الانتقام. ففي أماكن مثل سنجار ، حيث كان يتعايش العرب والأكراد والإيزيديون والتركمان والعرب ، أصبح من المستحيل التفكير في أن تجمعهم نفس المدينة من جديد بدون اللجوء الى برنامج اممي لاعادة مبادئ واساسيات التعايش والسلم الاهلي وتطبيق مقولة « لاسلام بدون عدالة » وكذلك الحال أيضا في مدينة تلعفر التي كانت تضّم التركمان من السنة والشيعة ، كما ان المسيحيين أصبحوا لا يأمنون العودة إلى مناطقهم في الوقت الحاضر بعد ما حصل فيها ويُفضّلون البقاء في كوردستان العراق أو الرحيل خارج البلاد فالمشهد قاتم أكثر من أيّ وقت مضى ، خاصة بعد ان اصبح هاجس تقسيم مناطق الاقليات « عسكريا وسياسيا واداريا « تحت سيطرة قوات متنوعة ,مثلا سنجار هي الان مقسمة الى ثلاث اقسام تحت سيطرة البيشمركه والحشد الشعبي وال بككا ونايضا سهل نينوى مقسمة ايضا تحت سيطرة البيشمركه والحشد الشعبي والجيش العراقي .

مصير الاقليات الى اين ؟

نشر مركز المستقبل للدراسات الستراتيجية موضوعا بقلم د. أحمد غالب الشلاه ، تحت عنوان « العراق ما بعد داعش : قراءة في السيناريوهات المحتملة « وهي دراسة تحليلية منطقية ويبين اهم سيناريوهات ما بعد داعش في العراق .

السيناريو الأول: الفيدرالية والاقلمة

اعتماد الصيغة الفيدرالية التي تكون في حقيقتها اقرب للكونفدرالية من خلال اعتماد (الاقلمة) ومنح الاقاليم صلاحية شبه مطلقة ، خصوصا وان الدستور يدعم هذا الاتجاه في بعض مواده ..

السيناريو الثاني: نظام الحكم اللامركزي

حيث يقوم هذا السيناريو على اعتماد صيغة اللامركزية في الحكم ومنح الادارات المحلية شيئا من الاستقلالية في ادارة شؤونها في الحكم دون اللجوء الى اقاليم .

السيناريو الثالث : نظام الحكم المركزي

حيث سيكون للمنتصر الكلمة الفصل، ويكون ذلك مرتبط في الغالب بتغيير شكل النظام السياسي من نظام توافقي الى نظام (الاغلبية السياسية) ، او حتى ربما من نظام (برلماني) الى (نظام رئاسي) .

السيناريو الرابع : سيناريو التقسيم والحرب الاهلية .

حيث تضرب الفوضى اطنابها ، ويغيب أي ناظم للعملية السياسية وستفتقد الحكومة لأي حجة عن الاهمال والتقصير بعد انتهاء وجود التنظيم الارهابي ، وقد يرافق ذلك ثورة جماهيرية عارمة احتجاجاً على سوء الاداء الحكومي لتصبح نهاية داعش بداية حرب اهلية .

هنا قد يتبادر الى الذهن ياترى ماهو موقع الاقليات ضمن الخارطة اعلاه ؟ ، كما هو معروف بشكل عام ان المنتصرون في الحروب هم الذين يقررون ملامح المرحلة اللاحقة وحتما فأن الاقليات وأن كانت هي الضحية لكنها ايضا ستخسر، ودوما الدول والقوات المنتصرة هي التي ستقوم بتوزيع المكاسب وتضع الحدود على مزاجها ومصالحها ولااعتقد انها ستاخذ برغبة الاقليات في المقام الاول وطبعا هنا انوه بان دور الخطاب الاقلياتي المتفكك بسبب الانقسام الداخلي فيما بينهم يؤدي بصورة او اخرى الى تاثيرهم الضعيف في تقرير مصيرهم ,فضلا عن انعدام الثقة بين الحكومة المركزية وإقليم كوردستان والحكومة المحلية لمحافظة نينوى من جهة وبين إفراد الأقليات بتنوعها من جهة ثانيا وفقدان ثقة الاقليات بقدرة الحكومة

الماسكة للارض بحماية هويتها ووجودها مستقبلا .

عند الحديث عن ملف الأقليات في العراق نجده ملف مليء بالانتهاكات الحقوقية والدستورية والقانونية حيث ان الأقليات في العراق قد لاقوا ما لاقوا من التوتر الأمني والسياسي والتوتر الطائفي والديني وعليه ان لم تنفذ مطالب الأقليات سيضطرون الى البحث عن مكان يشعرون به بالأمان وتوفر حقوقهم ومطالبهم وهذا ما لا يتوفر بالعراق في الوقت الراهن وسيبحثون عنه خارج اسوار العراق .

الهجرة

ان ظاهرة الهجرة هي داء اجتماعي بدأ ينخر جسد المجتمع العراقي ويربك توازنه ويهدد مستقبله وخاصة هجرة او لنقل (تهجير) الاقليات الدينية إلى خارج العراق بعد سقوط حكومة البعث ٢٠٠٣ ووصلت هذه الظاهرة لاعلى مستوياتها مابين ٢٠١٤ - ٢٠١٥ وأهم هذه الأقليات (المسيحيون ، الإيزيديون ، المندائيون ، البهائيون) ويلخص الحقوق صائب خدر أهم أسباب هذه الهجرة في مايلي « اجتياح عصابات داعش لمناطق تواجد الاقليات الدينية في سنجار وسهل نينوى ، فضلاً عن صعود التيار الطائفي ونمو التطرف الديني والمذهبي والمحاصصة السياسية والاستقطاب الحزبي والفساد الإداري والبطالة وانعدام سلطة القانون واختزال هوية الأقليات الدينية من خلال هيمنة المكونات الكبيرة (الشيعة والسنة والأكراد) وعدم منحها حقوقًا ملموسة لأفرادها طبعا كلها عوامل ساعدت على إفراغ العراق من شماله إلى جنوبه من أقلياته الدينية ، هذه العوامل وعوامل اخرى ادى لظهور حالة هجرة غير مسبوقة لابناء منطقة سنجار وسهل نينوى من الاقليات (الشبك الشيعة والتركمان الشيعة والكاكائيين والايزيديين والمسيحيين) الى خارجها والى الشتات ، وأصبح مصيرهم مجهولا وغامضا ومخيفا، مما يهدد وجودهم من الاساس .

وبهذا فان هذا النزيف هوهدر للطاقات البشرية وهجرة للعقول وضياع للكفاءات والمهارات بصورة عامة وهجرة الاقليات والهويات العراقية بصورة خاصة يؤثر سلبا على النسيج الفيسفسائي العراقي ويطرح عدة اسئلة منها :

• هل يتحوّل العراق الى بلد بدون أقليات ليصبح أخيرا مسرحا للتقاتل بين المسلمين من السنة والشيعة والأكراد ؟

• وهل سيفقد العراق إلى الأبد تنوّعه الثقافي والديني والإثني والهوياتي ؟.

اقرار الابادة الجماعية ضمانة للاقليات

جمع القرارات الدولية والتقارير الصادرة من الامم المتحدة والمنظمات والمؤسسات الدولية تؤكد على ان ما حصل للاقليات في سنجار وسهل نينوى هو جريمة ابادة جماعية كونها تضم كافة الافعال الجرمية حسب نظام روما الاساس والشواهد والشواخص تثبت بالدليل القاطع ماجرى هو الجينوسايد ، فشهادات وافادات الناجيات من سبي داعش والناجين من المجازر ، فضلا عن وجود العديد المقابر الجماعية وبهذا نرى الجميع وخاصة المنظمات الحقوقية والانسانية تدعو لمنع تكرار جريمة الإبادة الجماعية وتقديم الجناة الى العدالة من خلال احالة هذا الملف الى لمحكمة الجنائية الدولية في لاهاي ,بهدف انصاف الضحايا من خلال اليات المحكمة واهدافها المتمثلة في :

١ : إنهاء وردع الأنتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي التي قد ترتكب مستقبلا .

٢: وضع حد لظاهرة الإفلات من العقوبة وملاحقة المجرمين .

٣: معالجة حقوق الضحايا والمساهمة في السلم والأمن .

٤: ترسيخ قيم حقوق الإنسان .

وهذا ما سيطعي للاقليات امل البقاء والتجذر في مناطقهم ,وحمايتهم بزيادة سرعة التدخل الدولي الذي يوفر إرادة عالمية مطلوبة للرد على أي تهديد بوقوع عمليات إبادة جماعية جديدة ويمنع تكرارها وبهذا يكون الحماية الوقائية مطلوبة للمجموعة التي تعرضت لجريمة الابادة .

ويقدم التقارير الدولية المعتمدة جملة من التوصيات أهمها زيادة المساعدات للنازحين ، وإحالة الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية ، والإعداد الأمثل لما بعد زوال تنظيم داعش في حماية الهوية الاقلياتية والتي هي من صلب مسؤليات الحكومة العراقية ، بل هي مطالبة بتقديم الضمانات الملزمة للهيئات الدولية بتوفير الحماية والأمن والاستقرار وعودة جميع من يرغب العودة من الاقليات إلى مدنهم وقراهم في الموصل وسهل نينوى والعمل على إعادة بناء مناطقهم وتعويضهم للخسائر الفادحة التي لحقت بهم .

مطاليب الاقليات في سهل نينوى وسنجار والتي تتمحور في النقاط التالية دون الدخول في التفاصيل الدقيقة .

١- الطلب من الدول المانحة والاسرة الدولية والمنظمات الاغاثية في الامم المتحدة لتقديم المزيد من المساعدات للنازحين في المخيمات والكرفانات .

٢- اعادة اعمار المناطق المنكوبة في سنجار وسهل نينوى مع تجديد البنية التحتية لكافة مفاصل الحياة (الشخصية والعامة) في هذه المناطق .

٣- انقاذ المختطفات والمختطفين واعادة تأهيل الناجيات والناجين من براثن التنظيم الارهابي « «داعش» .

٤- الاقرار بما حدث للاقليات هو جينوسايد ضمن اطار القانون الدولي .

٥- مناشدة المجتمع الدولي بتأمين الحماية الدولية لمناطق الاقليات (مناطق امنة محمية) .

٦- احترام ارادة الاقليات في اختيار نوعية الحكم سواء كان استحداث محافظتي سهل نينوى وسنجار واخذ برائ هذه الافليات لاؤتباطهما ب (اربيل او بغداد) .

٧- تعديل حزمة من القوانين والقرارات المتعلقة بالاقليات (البطاقة الوطنية وقانون الاحوال الشخصية و ....الخ) وانهاء سياسيات التهميش و الاقصاء من قبل الحكومة في العراق ويكون لهم اختيار ممثليهم بصورة تضمن تمثيلهم الحقيقي في السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية .

فأن تحقيق هذه المطالب المشروعة الاقليات العراقية الدينية والقومية في محافظة نينوى، يحتاج الى خطوات جريئة و شجاعة من حكومتي (اربيل - بغداد) و لاتحتاج سوى الى ارادة قوية و انفتاح اكبر و تفهم اعمق للشريك في الوطن و سيكون تطبيقها تحصيل حاصل لا اكثر و ستمثل دعماً داخليا و دوليا قويا منقطع النظير للديموقراطية في العراق .

عددالمغدورين في مجزرة سبايكر يرتفع الى ٢٠٥٠ *

كشف مصدر في وزارة الصحة ، امس ، عن اعداد الرفات المرفوعة من المقابر الجماعية في منطقة القصور الرئاسية بمدينة تكريت ، والخاصة بجريمة سبايكر، مشيرا الى اكتشاف مقبرة جديدة في الموقع ذاته .

وفيما اكد مرصد حقوقي ، ان الضحايا وفقا لإحصائية رسمية بلغوا ٢٠٥٠ خلافا للرقم الشائع وهو ١٧٠٠ ، طالب الحكومة بتسليم رفاتهم وتعويض عوائلهم والكشف عن الجناة وتقديم القيادات العسكرية المتورطة إلى محاكمات عادلة .

مقبرة جديدة

ونقلت وكالة «الغد برس» عن المصدر ، قوله ، ان «فرق الطب العدلي ومؤسسة الشهداء رفعت حتى الآن ٧٤٥ شهيداً من ١٤ مقبرة جماعية اكتشفت داخل منطقة القصور الرئاسية بمدينة تكريت» .

وأضاف ، ان تلك الرفاة «سلمت منها ٥٨٣ إلى ذويها، فيما تستمر دائرة الطب العدلي بإجراء المطابقات الخاصة بالحمض النووي لبقية الحالات» .

وأوضح المصدر، أن «الفريق المشترك عثر على مقبرة جماعية أخرى داخل مجمع القصور الرئاسية ، سيتم العمل بها بعد شهر رمضان المبارك ، ليصبح عدد المقابر الجماعية المكتشفة ١٥ مقبرة ضمن حدود القصور الرئاسية» .

مصير مجهول

من جهته، قال المرصد العراقي لحقوق الإنسان ، في بيان ، اطلعت عليه «طريق الشعب» ، ان «مصير المئات من جنود قاعدة سبايكر مازال مجهولاً منذ العام ٢٠١٤، ولم تستطع الحكومة العراقية معرفة مصير أكثر من ١٧٠٠ منهم ، لكنها تمكنت من التعرف على ٣٥٠ جثة فقط وتسليمها إلى ذويهم» .

واضاف ان «مئات العائلات تنتظر معرفة مصير أبنائها الذين غيب وقُتل بعضهم على يد تنظيم داعش بعد يومين من سيطرته على مدينة الموصل في العاشر من حزيران ٢٠١٤» .

ونقل المرصد ، عن كاظم خلف، والد احد الضحايا، الذي جاء من مدينة الناصرية ، الى مقر وزارة الدفاع العراقية في بغداد ، للاستفسار عن ابنه الذي التحق بالاجهزة الامنية في قاعدة «سبايكر» ، لكنه عاد بخيبة جديدة ، فلم يعد يعرف شيئاً عنه بعد مغادرته المنزل للالتحاق بزملائه العسكريين .

وقال نصار لعيبي وهو شقيق اثنين من ضحايا سبايكر خلال مقابلة مع المرصد العراقي لحقوق الإنسان إن «بعض العائلات حصلت على رفات أبنائها والقسم الأكبر لم يتمكنوا من ذلك بعد مرور ثلاث سنوات على المجزرة» .

قال أيضاً «ذهبنا الأحد (١١ حزيران ٢٠١٧) إلى مكان المجزرة في صلاح الدين ووجدنا عظام جثث كثيرة لكن الحكومة ترفض التقرب منها لأنها لم تفرزها حتى اللحظة ، وطالبناها بنقل العظام الى الطب العدلي لإجراء فحوصات DNA لكنها تحججت بعدم توفر التخصيصات المالية لذلك» .

نصار اللعيبي وهو من محافظة ذي قار قال إنه «ومجموعة من عوائل الجنود طلبوا مقابلة محافظ ذي قار لكنه طردهم ، مضيفا «عندما تظاهرنا في بغداد تعرضت للاعتقال على يد قوات أمنية لا أعرف التشكيل بالتحديد ، أخذوني من المنطقة الخضراء إلى ساحة

عدن شمال بغداد ورموني هناك دون وجود أي سبب».

ووجد المرصد ، ان هناك تجاهلا واضحا من قبل الحكومة العراقية تجاه عوائل مجزرة سبايكر وراح ضحيتها ١٧٠٠ ضحية بحسب ما يُنقل في الإعلام ، على العكس من الأرقام الحقيقية ، بحسب بيان المرصد .

اكثر من ١٧٠٠ ضحية

وذكر أيضاً ان «الأرقام المعلنة عن وجود ١٧٠٠ ضحية من جنود سبايكر ليست صحيحة ، فالرقم تجاوز الـ٢٠٥٠ ضحية بحسب السجلات الحكومية، ولم يتم التعرف إلا على ٣٥٠ جثة منهم ، أما البقية فلا أحد يعرف مصيرهم حتى الآن» .

وقال ليث ساهر وهو قريب لعددٍ من ضحايا سبايكر خلال مقابلة مع المرصد العراقي لحقوق الإنسان «لدي ١٠ ضحايا في سبايكر بين قريب و صديق وجار، للأسف لم يحصل أي تقدم في قضيتهم ، بعض الاهالي حصلوا على جثث أبنائهم بناءً على فحص DNA واخرين لم يحصلوا عليها» .

واردف «الحكومتان السابقة والحالية تعاملتا مع الضحايا على انهم مفقودون وبلا حقوق حتى تمر ٤ سنوات على تأريخ فقدانهم، وعلى أساس ذلك نظمنا تظاهرات واعتصامات ، حتى بعض العوائل بقيت في الشوارع من اجل المطالبة بحقوقهم ، لكن لم تتحرك الحكومة العراقية بجدية لمعرفة مصيرهم» .

وافاد محمد حسين وهو قريب أحد الضحايا خلال مقابلة مع المرصد العراقي لحقوق الإنسان إن «معاناة الاهالي مستمرة، بعض العائلات لم تحصل حتى على جثامين ابنائها ولم تعرف مصيرهم حتى الان ، كما لم يحصلوا على أي حقوق بسبب الاجراءات المعقدة التي تتبعها الحكومة في ملف سبايكر» .

وطالب المرصد العراقي لحقوق الانسان، الحكومة المركزية بإنهاء ملف ضحايا سبايكر وتسليم رفاتهم الى ذويهم وتعويض عوائلهم للتخفيف عن معاناتهم والكشف عن الجناة وتقديم القيادات العسكرية المتورطة إلى محاكمات عادلة .

يشار الى ان مجزرة سبايكر هي مجزرة جرت بعد أسر طلاب القوة الجوية في قاعدة سبايكر الجوية ، في يوم ١٢ حزيران ٢٠١٤، وذلك بعد سيطرة تنظيم داعش على مدينة تكريت ، وبعد يوم واحد من سيطرتهم على مدينة الموصل حيث أسروا بين (٢٠٠٠-٢٢٠٠) طالب في القوة الجوية العراقية ، بحسب تقارير ، وقادوهم إلى القصور الرئاسية في تكريت ، وقاموا بقتلهم هناك وفي مناطق أخرى رمياً بالرصاص ودفنوا بعضهم وهم أحياء .

* عن صحيفة طريق الشعب بتاريخ ١٢ حزيران/ ٢٠١٧

البيان الختامي للمؤتمر الثاني للمنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان المنعقد في ٢٩ - ٣٠ / نيسان / ٢٠١٧ في أربيل

على مدى يومي ٢٩ و٣٠ نيسان عام ٢٠١٧ عقد المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الانسان مؤتمره الثاني تحت شعار (كل الجهود والطاقات من أجل حماية وتعزيز حقوق الإنسان في العراق) وذلك على قاعة فندق (عنكاوا بالاس) في محافظة اربيل بإقليم كردستان العراق بحضور مندوبي (١٢) منظمة منضوية في المنتدى ، إضافة إلى مشاركة عدد كبير من نشطاء حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني والمهتمين بهذا الشأن الإنساني النبيل ومن سائر المحافظات العراقية .

افتتح المؤتمر بالوقوف دقيقة صمت حدادا على ارواح شهداء العراق ، شهداء الحرية والكرامة والدفاع عن حقوق الإنسان .

ثم القى الاستاذ عبد الخالق زنكنة ، رئيس اللجنة التحضيرية للمؤتمر الثاني والمنسق العام للمنتدى ، كلمة أشار فيها إلى جوانب مهمة من سيرة المنتدى على صعيد نشاطه الدؤوب في رصد وتوثيق والدفاع عن حقوق الانسان المنتهكة في العراق، ومشيرا الى التدهور الخطير والانتكاسة الكبيرة التي منيت بها حالة حقوق الانسان خلال الأعوام المنصرمة ، والتي تفاقمت مع اجتياح عصابات داعش الإرهابية مدينة الموصل وباقي مدن وبلدات محافظة نينوى ، إضافة إلى هيمنتها السابقة على مدن أخرى في محافظات الأنبار وصلاح الدين وديالي وكركوك ، وما جرى فيها من سبي واغتصاب وقتل وتشريد وتهجير قسري وبيع للنساء في سوق النخاسة، داعيا الى المزيد من تكاتف قوى المجتمع العراقي وبذل أقصى الجهود من اجل مواصلة التحرير وتحسين حالة حقوق الانسان ، والتي تعتبر حجر الزاوية في اعادة البناء والاعمار والتنمية .

كما اشاد بالانتصارات الباهرة التي تحققها القوات المسلحة العراقية بكل اصنافها البواسل في معارك الموصل وعموم نينوى وفي الحرب على الارهاب، ودعا إلى رفع مستوى الحرص لحماية المدنيين وانقاذهم من أيدي الارهابيين العتاة الذين يتخذونهم دروعا بشرية .

ثم قدم السيد محافظ أربيل كلمة حيا فيها المؤتمر وتمنى له النجاح في تحقيق المهمات التي عقد من أجلها ، بعدها القيت كلمات وتحايا من المفوضية العليا المستقلة في العراق القاها وسام الربيعي ، وكلمة الهيئة المشتقلة لحقوق الانسان في كوردستان العراق القاها السيد ضياء بطرس ، ثم كلمة مكتب السلم العالمي القاها السيد محسن شريده ، وكانت اخر الكلمات لمجلس حقوق الانسانUN « (يونامي) .

بعد استراحة قصيرة تم افتتاح معرض للصور في قاعة المؤتمر حول اوضاع النازحين والمهجرين والدمار والخراب الذي خلفه الارهابيين بالمناطق والمدن بعد تحريرها .

بعد ذلك جرى جلسة عامة للمندوبين تم خلالها انتخاب هيئة رئاسة المؤتمر من الدكتور كاظم حبيب والاستاذ حاتم كريم السعدي والاستاذ حميد مراد التي باشرت أعمالها بتوزيع المؤتمرين على أربع ورش على النحو التالي : ١) حول وضع حقوق الإنسان في العراق ، ٢) حول النازحين والمهجرين في العراق ، ٣) حول واقع المكونات (الأقليات) في العراق ،

٤) تقرير عن سبل تطوير وتنشيط منظمات حقوق الإنسان في الداخل والخارج .

وبدأت هذه الورش أعمالها بمناقشة التقارير التي أعدت سلفاً من المنظمات في الداخل والخارج والتي تميزت بالحيوية والشعور بالمسؤولية إزاء مصائر الشعب في هذه المرحلة الحرجة من تاريخ العراق ، ثم لخص المقررون في كل ورشة نتائج تلك المناقشات والتوصيات التي خرجت بها الورش والتي أسهمت في إغناء التقارير والتوصيات لصالح بناء الدولة المدنية الديمقراطية الاتحادية الحديثة .

وعلى امتداد اليومين أدان المؤتمرون الانتهاكات التي تعرضت لها حقوق الإنسان والتي ما تزال مستمرة حتى الآن وبشتى الطرق وفي المستويات والمجالات كافة وعلى نطاق الدولة العراقية ، كما تعرضت هوية المواطنة الحرة والمتساوية إلى النسيان التام والانتهاك لصالح الهويات الفرعية والتي نتج عنها الكثير من الصراعات والنزاعات الدموية والقتل على الهوية الدينية والمذهبية ، ودعا المؤتمر مؤسسات الدولة التشريعية إلى إصدار القوانين الضرورية التي تسمح ببناء الحياة الحرة وإعادة الثقة المتبادلة بين المواطنات والمواطنين وبينهم وبين الدول بسلطاتها الثلاث ، كما دعا السلطة التنفيذية بوضع وتنفيذ السياسات التي تؤكد مبدأ المواطنة وتحقق مصالح الشعب وحماية حرية وحياة المواطن والمواطنة .

وفي الجلسة الصباحية لليوم الثاني من أعمال المؤتمر اجتمعت الهيئة العامة واستمعت وناقشت تقارير وتوصيات المقررين في الورش الأربع وأقرتها والتي ستنشر في كراس خاص لاحقاً .

وفي الجلسة المسائية الختامية انتخب المندوبون بالاقتراع السري المباشر ٩ أعضاء للهيئة الإدارية الجديدة ، وثلاث أعضاء احتياط ، ثم اجتمعت الهيئة الإدارية وانتخبت بالاقتراع السري المباشر منسقاً عاما للمنتدى ونائبة .

وكان المؤتمر قد تلقى عدداً من برقيات ورسائل الدعم والتأييد من قبل عدد من المنظمات المدنية والشخصية أشادوا فيها بنشاط المنتدى على مدار الأعوام المنصرمة معربين عن أمانيهم القلبية للمؤتمر بالنجاح وللمنتدى بالتقدم خدمةً لحالة حقوق الإنسان في العراق .

ثم عرض البيان الختامي على المؤتمرين ، حيث نوقش وأجريت عليه بعض التعديلات وأقر بالإجماع .

IRAQI DEMOCRATIC FORUM

A monthly magazine issued by the Iraqi Democratic Forum
of Human Rights Organization

المنتدى العراقي لمنظمات حقوق الإنسان
منظمة غير حكومية
NGO
Iraqi Forum Human Rights Organization

No. 57 Jun - 2017

العدد السابع والخمسين - حزيران ٢٠١٧

قصة وعبرة لمن عنده ضمير *

في مطلع الخمسينات قررت الولايات المتحدة الامريكية التفاوض مع الثوار الفيتناميين فأرسلت لهم خطاب بالتفاوض وان يرسلوا وفدا يمثلهم في باريس للتباحث حول وقف الحرب بعد ان اوغل ثوار فيتنام بالجنود الامريكان بالقتل والاسر ، وفعلا ارسل الثوار وفدا مكون من اربعة افراد هما امرأتان ورجلين، وكانت المخابرات الامريكية قد جهزت لهذا الوفد اقامة بارقى الفنادق بباريس وجهزت كل اسباب الراحة والمتعة وكل ما لذ وطاب ، وعندما وصل الوفد الفيتنامي الى مدينة باريس ونزل في المطار كانت هناك سيارات تنتظرهم لنقلهم الى مكان الاقامة ولكن الوفد رفض ركوب السيارات وطلب مغادرة المطار بطريقته الخاصة وانه سيحضر الاجتماع بالوقت المحدد .

فاستغرب الوفد الامريكي ذلك وسأل رئيس الوفد اين ستقيمون ؟ .

فأجاب احدهم سنقيم عند طالب فيتنامي في احدى ضواحي باريس ، فتعجب الامريكي وقال له (لقد جهزنا لكم اقامة مريحة في فندق فخم) ، فأجاب الفيتنامي : نحن كنا نقاتلكم ونقيم في الجبال وننام على الصخور ونأكل الحشائش فلو تغيرت علينا طبيعتنا نخاف ان تتغير معها ضمائرنا فدعونا وشأننا وفعلا ذهب الوفد الفيتنامي واقام في منزل الطالب ليقوم بعدها بمباحثات ادت لجلاء المحتل الامريكي عن كل فيتنام .

الحكمة من ذلك :

من يبيع ضميره باع وطنه ومن باع وطنه باع عرضه ومن باع عرضه سقط في اعين الناس ومن سقط من اعين الناس ذل ومن ذل هان ومن هان فقد قيمته ، فالانسان يستطيع ان يعيش بصمامات يركبها الاطباء في قلبه ويمكن ان يعيش بنصف رئة ويمكن ان يعيش بنصف جسد ولكنه لا يستطيع ان يعيش بنصف ضمير اما ان يكون له ضمير ام لا .

تحياتي واحترامي لكل اصحاب الضمائر الواعيه . !!

* نشرت هذه القصة في إيميل الأستاذ ضياء الشكرجي